

دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي و تكلفة الاقتراض في
ضوء المسئولية الاجتماعية للشركات.
دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة
المصرية.

دكتورة

أسماء إبراهيم عبد الرحيم

مدرس المحاسبة بالمعهد التكنولوجي العالى

بالعاشر من رمضان

دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي و تكلفة الاقتراض في ضوء المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية .

د. أسماء إبراهيم عبد الرحيم

ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة المباشرة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض والعلاقة غير المباشرة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض في وجود المسؤولية الاجتماعية كمتغير وسيط ، وقد اجريت الدراسة على عينة مكونة من ٧٧ شركة مسجلة في البورصة المصرية في الفترة من (٢٠١٢-٢٠١٧). افترضت الدراسة وجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض ، وعلاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض ، وعلاقة ايجابية بين التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي لدراسة أثر العلاقة المباشرة بين المتغيرات، وقد أشارت نتائج اختبار أثر العلاقة المباشرة بين المتغيرات بوجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض، وعلاقة ايجابية بين التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية ، وعلاقة سلبية بين تكلفة الاقتراض والمسؤولية الاجتماعية ، أما بالنسبة لدراسة أثر العلاقة غير المباشرة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض في وجود المسؤولية الاجتماعية كمتغير وسيط تم استخدام IBM SPSS AMOS 24 لدراسة أثر العلاقة غير المباشرة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض في وجود المسؤولية الاجتماعية كمتغير وسيط . وقد أشارت نتائج الدراسة بوجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض، وعلاقة ايجابية بين التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية ، وعلاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض .

الكلمات المفتاحية:

التحفظ المحاسبي - المسؤولية الاجتماعية - تكلفة الاقتراض.

**Studying the between accounting conservatism and the cost of debt, in
the light of social responsibility.**

Empirical study in firms listed at Egyptian Stock Exchange

Abstract

The study aimed to test direct effect of conservatism (CONSV) on cost of debt (COD), and the indirect effect of (CONSV) on COD through mediation role of corporate social responsibility (CSR). In addition we propose to examine three links: 1) Whether CONSV have negative effect on COD, 2) Whether CONSV have positive effect on CSR, and 3) Whether CSR have negative effect on COD. This study using sample manufacturing firms listed at Egyptian Stock Exchange in the period (2012-2017). The study used the linear regression model to study the direct relationship between the conservatism and the cost of debt, AMOS to study the indirect relationship between the conservatism and the cost of debt in the presence of social responsibility as an intermediate variable. The results of the study indicate that there is a negative relation between conservatism and the cost of debt, a positive relationship between conservatism and social responsibility, and a negative relation between social responsibility and the cost of debt.

Key Words:

Social responsibility- Accounting conservatism- Cost of Debt.

مقدمة:

تشكل الشركات كيانا اقتصاديا تتعارض فيه مصالح العديد من الاطراف ذات العلاقة بهذا الكيان وتمثل التقارير المالية اداة الربط بين هذه الاطراف . وتعد هذه التقارير من قبل ادارة الشركة التي توصف بتغليب مصالحها على مصالح حملة الاسهم . وان اتباع مبدأ التحفظ عند اعداد التقارير المالية لتقليص الفجوة بين المديرين وحملة الاسهم والتي نشأت نتيجة اتباع نظرية الوكالة وما ترتب عليها من انفصال الملكية عن الإدارة
ويستخدم مبدأ التحفظ بمعنى التقرير عن القيم الاقل للاصول والايادات والقيم الاعلى للالتزامات والمصروفات . وهذا يعنى تعجيل الاعتراف بالمصاريف وتأجيل الاعتراف بالارباح (ياسين ، ٢٠٠٨) ويتضمن مبدأ التحفظ المحاسبي استخدام المعايير الاكثر صرامة لتغليب الاعتراف بالايثار السيئة مثل الخسائر على الاخبار الجيدة كالارباح . (Lafond and Roychowdhury, 2008) .

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهه لهذا المبدأ ، إلا انه يؤدي دورا مهما في الممارسات المحاسبية ويصف (Basu,1997) التحفظ المحاسبي على انه أهم مبادئ التقييم في المحاسبة وقد أثر في الممارسات المحاسبية والتقارير المالية وأصبح الالتزام بهذا المبدأ أساسا لتمييز الشركات في درجة شفافية قوائمها المالية .

يعبر إداء المسؤولية الاجتماعية عن إدارة الشركة مع اصحاب المصالح الداخليين والخارجيين بما يتطلب عدالة توزيع ثروة الشركة بين مختلف اصحاب المصالح وتجنب التحيز تجاه احدى اصحاب المصالح على حساب اصحاب المصالح الاخرى. وتوافر الموارد الضرورية لتوازن اصحاب المصالح. كما تقوم الشركات التي تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية بتوفير معلومات اكثر نفعية مما يترتب على ذلك تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين وزيادة شفافية القوائم المالية مما يترتب عليه تقليل المخاطر التي تتعرض لها الشركات . (Francis etal,2013b &Gao and Zhang, 2015) .

مشكلة البحث

يعبر التحفظ المحاسبي عن اختلاف درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالارباح عن الخسائر، حيث يتم تأجيل الاعتراف بالارباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر، والذي يؤدي إلى تخفيض في قيم الأصول (Basu, 1997) . على الرغم من أن التحفظ المحاسبي من أقدم المبادئ المحاسبية فقد تزايد

الجدل حولها في الفترة الأخيرة بسبب معارضة بعض الهيئات المهنية الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة المالية (IASB) والذي يرى معارضة التحفظ المحاسبي Conservatism والحياد Neutrality . حيث أن تطبيق التحفظ المحاسبي يؤدي إلى التجيز في التقارير المالية ، وهذا لا يتفق مع الحياد ويؤثر بالتالي في موثوقية القوائم المالية .

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهذا المبدأ فقد أكدت العديد من الدراسات انتشار ممارسات التحفظ المحاسبي بسبب انتشار الفضائح والمخالفات المحاسبية والتي أدت إلى إتهام العديد من الشركات الأمريكية العملاقة عام ٢٠٠٢ وإفلاس العديد من المؤسسات المالية عام ٢٠٠٨. في أعقاب الأزمة المالية العالمية (Francis et al., 2013 a). كما أشارت دراسة (Artiach and Clarkson, 2014) أن التحفظ المحاسبي يزيد من مصداقية وموثوقية القوائم المالية. وفي محاولة لاكتشاف منافع إضافية للتحفظ المحاسبي ، فقد أكدت العديد من الدراسات وجود منافع إيجابية ناجمة عن تطبيق التحفظ المحاسبي. حيث يخفض من قدرة المديرين على التلاعب في الأداء المالي أو تضخيمه ويزيد من قيمة المنشأة وتدفعاتها النقدية، كما يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ويساهم في حل مشاكل الوكالة، وزيادة فاعلية الالتزامات التعاقدية للمنشأة، مثل عقود المديونية ، وخفض تكلفة الاقتراض (Artiach and Clarkson, 2014) Cost of capital (Ettredge et al., 2012). كما أضافت دراسة (Chen and Zhu, 2013) أن التحفظ المحاسبي يزيد من جودة التقارير المالية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الديون طويلة. كما قد أشارت دراسة كل من (Lee,2012 & Story and Neves,2015) إلى أهمية التحفظ المحاسبي في تخفيض التوزيعات النقدية للمساهمين بما يساعد على توفير الموارد النقدية المستقبلية وقيام الشركة بانشطة المسؤولية الاجتماعية وتحسين الاداء الاجتماعي للشركة بما قد يؤثر على دعم الاداء المالي للشركة مما يتوقع ان يؤثر على تخفيض تكلفة الديون. وقد أكد ذلك نتائج بعض الدراسات السابقة (Sodan, 2012، Fu and Liu, 2017) أن التحفظ المحاسبي يساعد على توفير الموارد المالية الكافية للشركة بما يقلل من تكلفة الاقتراض وشروط منح القرض، كما يترتب على التحفظ المحاسبي في الشركات تقليل المخاطر المرتبطة بالمعلومات المحاسبية التي قد يواجهها المستثمر مما يترتب عليه انخفاض معدل العائد المطلوب على الديون .

كما أشارت نتائج دراسة (Cooper and Uzun,2015& Goss and Robert, 2011) إلى أن ارتفاع مؤشر المسؤولية الاجتماعية (Habib,2017 & Yuan and Shen, 2014)

يترتب عليه انخفاض تكلفة الاقتراض ، يرجع ذلك إلى أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية قد يترتب عليها التخفيف من حدة التقييمات السلبية للشركة ، وبالتالي التخفيف من حدة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة. كما أوضحت نتائج دراسة (Poyand Lee, Karsala,2017, Chen andKung ,2016, 2013) إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تشير إلى تماسك أنشطة وقيمة المنظمة لتعكس أرباح جميع أصحاب المصلحة ، بما في ذلك المساهمين والعملاء والموظفين والمستثمرين والجمهور العام في سياسات الشركة وأدائها. حيث تعتبر المنظمة نفسها دائماً جزءاً من المجتمع وتشعر بالمسؤولية تجاه المجتمع وتعمل على تحسين الرفاهية العامة بشكل مستقل عن الأرباح المباشرة للشركة. وان التحفظ يعمل تخفيض احتمالات وجود توزيعات للثروة لأحد أصحاب المصالح على حساب أصحاب المصالح الأخرى . وذلك إما بتخفيض التوزيعات النقدية أو الغائها نتيجة انخفاض الأرباح التي يتم الإفصاح عنها. وهو ما قد يساعد على تحسين الأداء المالي للشركة. وهو ما قد يؤثر على تخفيض تكلفة الديون.

مما سبق يمكن صياغته مشكلة البحث والتي تتمثل في محاولة الإجابة على الاسئلة التالية

- هل هناك تأثير مباشر للتحفظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض؟
- هل هناك تأثير للمسؤولية الاجتماعية على كل من التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض؟

هدف البحث

الهدف الرئيسي للبحث هو دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض في الشركات المصرية ويتم ذلك من خلال :

- دراسة واختبار أثر العلاقة المباشرة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض.
- دراسة واختبار أثر العلاقة غير المباشرة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض من خلال دراسة الأثر الوسيط للمسؤولية الاجتماعية .

أهمية البحث

- اختبار أثر العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض والمسؤولية الاجتماعية توفر معلومات للجهات المستفيدة من تحديد تكلفة الاقتراض بشكل أكثر دقة .
- توضيح الأهمية النسبية لكل من المسار المباشر وغير المباشر في تفسير العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض.

خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقا لاهدافه ، تتضمن خطة البحث خمسة أقسام ، القسم الأول العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض. ويعرض هذا القسم مفهوم التحفظ المحاسبي ونواعه ومبرراته . كما يعرض تأثير التحفظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض. القسم الثاني التحفظ المحاسبي والمسئولية الاجتماعية ، تتعرض الباحثة في هذا القسم إلى مفهوم المسئولية الاجتماعية . واهدافها ومداخلها . كما تتعرض الباحثة لتأثير التحفظ على تكلفة الاقتراض من خلال توضيح التأثير غير المباشر للمسئولية الاجتماعية. القسم الثالث ، وتتعرض الباحثة في هذا القسم إلى الدراسات السابقة وتطوير فرضيات البحث ، القسم الرابع ، ويعرض هذا القسم تصميم البحث ، القسم الخامس ، ويعرض هذا القسم مناقشة وتفسير النتائج .

القسم الأول

العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض:

تعرض الباحثة في هذا القسم إلى مفهوم التحفظ المحاسبي وأنواعه ومبرراته . كما تتعرض لتأثير التحفظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض.

أولاً: مفهوم التحفظ المحاسبي:

على الرغم من المكانة الهامة التي إحتلها مفهوم التحفظ المحاسبي في عملية إعداد القوائم المالية وعلى الرغم من الإنعكاسات الواضحة لهذا المفهوم على عملية إعداد القوائم المالية . إلا أن الملاحظ هو عدم وجود تعريف محدد لمفهوم التحفظ المحاسبي . فقد عرفه (Basu ,1997) على أنه التوقيت غير المتماثل Asymmetric Timeliness لإنعكاس أثر كلا من الأنباء السارة وغير السارة في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية من حيث إنعكاس أثر الأنباء غير السارة بصورة أسرع من أثر الأنباء السارة. كما أشار (Beaver and Ryan, 2005) التحفظ المحاسبي بأنه الانخفاض المستمر للقيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية من فترة إلى أخرى وفسرها بوجود شهرة للشركة غير معلن عنها. بينما أوضح (Watts, 2003) أن مبدأ التحفظ المحاسبي يأخذ في الحسبان الانخفاض المتوقع في الدخل أو الأصول قبل تحققها، ويؤجل الاعتراف بحدوث الزيادة في هذين العنصرين لحين التأكد من تحققها. كما عرفه (أبو الخير، ٢٠٠٨) بأنه الأخذ بالمفهوم أو القاعدة الأكثر تحفظاً بما يؤثر سلباً على صافي الأصول، كما أشار (Roychowdhury & Watts, 2007) أن الأخذ بمفهوم التحفظ يلزم المحاسبين أن يدرجوا في تقاريرهم أدنى قيم محتملة للأصول والإيرادات، وأعلى قيم محتملة للالتزامات والخسائر، ومن هنا، يمكن القول إن التطبيق العملي للتحفظ المحاسبي له تأثير على دقة القوائم المالية وشفافيتها في الأجل القصير وفي ظل وجود فرض استمرارية المنشأة. وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB 1980 في الإطار المفاهيمي رقم (2) التحفظ المحاسبي بأنه تصرف حذر بشأن ظروف عدم التأكد وذلك لضمان أن عدم التأكد والمخاطرة الملازمة له في بيئة الأعمال تم أخذها بعين الاعتبار. في المقابل، فقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية IASB 1980 التحفظ المحاسبي بأنه درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب في ظل عدم التأكد، والتي تتطلب تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، والتأكد من أن الالتزامات والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب.

ويلاحظ أن هذه التعريفات ترتبط ببعضها إلى حد كبير من حيث أن إتباع مستوى من التحقق بالنسبة للمكاسب أعلى من مستوى التحقق المتبع فيما يختص بالخسائر سوف يؤدي بالتبعية إلى إنخفاض القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية وكذا إنخفاض الربح المحاسبي وصافي الأصول من فترة إلى أخرى.

ثانياً : أنواع التحفظ المحاسبي :

ميزت الدراسات السابقة بين نوعين رئيسيين من التحفظ المحاسبي . وهما

■ التحفظ المشروط Conditional conservatism

هو التحفظ الذي يعتمد على وقوع أحداث أو أنباء معينة، فهو مشروط بإشارة العائدات أو الأرباح المستقبلية، ويطلق عليه أيضاً التحفظ البعدي (اللاحق) Ex-post هو التحفظ الناتج عن تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول في حالة حدوث بعض الظروف غير المرغوب فيها مع عدم حدوث زيادة القيمة الدفترية لصافي الأصول في حالة حدوث بعض الظروف المرغوب فيها . ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ إتباع طريقة التكلفة أو السوق أيهم أقل لتقييم المخزون و طريقة معالجة الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل. (Ruch & Taylor, 2015)

■ التحفظ غير المشروط Unconditional conservatism

هو التحفظ المستقل الذي لا يعتمد على وقوع الأحداث أو الأرباح ، ويطلق عليه أيضاً التحفظ القبلي (المسبق) Ex-ante . وينشأ هذا التحفظ من تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً والمعايير المحاسبية الصارمة للاعتراف، والأساليب المحاسبية المستخدمة والمحددة القياس مسبقاً، فهو التحفظ الناتج عن إختيار طريقة محاسبية معينة عند معالجة الأصول والإلتزامات والتي يترتب عليها ظهور القيم الدفترية لصافي الأصول أقل من القيم السوقية على مدار عمر هذه الأصول أو تلك الإلتزامات . ومن أمثلة ذلك إختيار طريقة الإعتراف الفوري بدلاً من الرسملة لمعالجة مضرورات البحوث والتطوير بحيث يتم تحميلها كمصروفات على الربح المحاسبي بدلاً من رسملتها وإظهارها كأصل في قائمة المركز المالي ، إختيار إحدى طرق الإهلاك المعجل بدلاً من طريقة القسط الثابت لحساب إهلاك الأصول الثابتة. (Ruch & Taylor; 2015)

وترى الباحثة أن كل من نوعي التحفظ المحاسبي لا يعتبر مستقل عن الآخر فكلاهما يمثل اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحتها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات مما يترتب عليهما نفس النتائج وهي انخفاض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية. (Beaver and Ryan, 2005).

ثالثاً: تفسيرات ودوافع التحفظ المحاسبي: يوجد العديد من التفسيرات التي توضح دوافع أو مبررات التحفظ المحاسبي، وتتمثل أهم هذه التفسيرات فيما يلي:

■ التفسيرات التعاقدية للتحفظ المحاسبي: contracting explanation -

يقصد بالتعاقدات تلك التي تتم بين أطراف مختلفة وذات مصالح متعارضة بالنسبة للشركة (عبيد، ٢٠١٠). ويمثل الدافع التعاقدية أهم وأقدم التفسيرات أو المبررات التي قدمت من قبل الفكر المحاسبي لتفسير التحفظ المحاسبي.

تعد التعاقدات المالية المصدر الرئيس للتحفظ، ويقصد بها عقود الدين وعقود المكافآت، نظر لأنه في ظل هذه التعاقدات يبرز التحفظ المحاسبي بشكل طبيعي، باعتباره أداة فعالة في إتمام هذه التعاقدات كونه يتطلب الحصول على معايير تحقق أكثر صرامة بالنسبة للمكاسب أكثر مما هو بالنسبة للخسائر (Watts, 2003). ويؤدي هذا الاختلاف في معايير التحقق بالنسبة للمكاسب عن الخسائر إلى وجود تأجيل ملحوظ في الاعتراف بالمكاسب مقارنة بالخسائر، وهو الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في احتمالية ظهور صافي الأصول والأرباح المجمعة بأكبر من قيمتهما الحقيقية في أي لحظة زمنية؛ وبالتالي انخفاض احتمالية وجود أي توزيعات للأرباح تؤدي إلى الإخلال بالتعاقدات أو تخفيض قيمة الشركة. (Watts, 2003).

بالنسبة لعقود الدين، تُعد شروط توزيعات الأرباح المنصوص عليها في عقود الدين دليل على التحفظ المحاسبي الذي يسعى إليه الدائنون لضمان عدم الإفراط في توزيعات الأرباح للمحافظة على حد أدنى من قيمة صافي الأصول لحماية قروضهم، وفي عقود المكافآت من غير مقاييس أرباح قابلة للتحقق، سوف يحصل المديرون كذلك على مبالغ أعلى مما

يستحقون، مما يخفض من قيمة المنشأة، إلا أن الدخل المقاس بتحفظ سوف يقدم مكافآت أقل للإدارة بناء على الأداء الحالي ويؤجل مكافآت المشاريع المستقبلية لحينها.

■ **التفسيرات القانونية للتحفظ المحاسبي Litigation explanation:** تواجه الإدارة خطر التقاضي عند تضخيم الأرباح وصافي الأصول؛ لذا فإن الإدارة والمراجعين لديهم حافز أكبر للالتزام بالتحفظ المحاسبي. (حمدان، ٢٠١١).

■ **التفسيرات الضريبية للتحفظ Income tax explanation:** يعتبر رقم الربح المحاسبي هو الأساس الذي تحسب عنه الضريبة، وإحدى تفسيرات التحفظ أن هناك ميلا من الإدارة إلى تخفيض رقم الربح المحاسبي من أجل تخفيض قيمة الضريبة المستحقة وتجنب دفع ضرائب عن أرباح غير محققة، لذا يكون التحفظ في الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للأصول هو السبيل لذلك. (Watts,2003).

■ **التفسيرات التشريعية للتحفظ المحاسبي: Regulatory explanation:** تمثل التشريعات أيضا دافعا للشركات للتقرير عن أرقام متحفظة في القوائم المالية، فالخسائر الناتجة عن المبالغة في قيم صافي الأصول والأرباح أمر ملاحظ وقابل للاستخدام في العملية السياسية أكثر من تخفيض المكاسب نتيجة تخفيض قيم صافي الأصول والأرباح. هذه الظاهرة تدفع المشرعين وواضعي المعايير لأن يكونوا أكثر تحفظا. وبالرغم من وضوح هذا الدافع لدى المشرعين نحو أن تكون المحاسبة أكثر تحفظا، فإن هذا الأمر ليس بهذا الوضوح لدى واضعي المعايير، حيث يزداد النقاش حول أن تكون المعلومات المحاسبية حيادية وليست متحفظة (Watts,2003).

■ **التفسيرات السياسية للتحفظ المحاسبي Political explanation:** يوضح هذا التفسير أن الشركات قد تستخدم التحفظ المحاسبي بغرض تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، فمستوى التكاليف السياسية Political Cost التي يمكن أن تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناء على بعض الأرقام المحاسبية. فالأرباح على سبيل المثال إذا كانت كبيرة قد تكون مؤشر للجهات الرقابية عن الشركة نحو مزيد من الاهتمام والتركيز على هذه الشركات. ويظهر هذا التفسير بشكل كبير في الشركات كبيرة الحجم والشركات ذات الأرباح غير العادية

والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية، حيث يحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظا بهدف تخفيض تعرضها للتكاليف السياسية (عبيد، ٢٠١٠)

رابعاً : التحفظ المحاسبى وتكلفة الاقتراض

يعتمد المقرضين على الأرباح المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية. حيث تلعب الأرباح المحاسبية دوراً في إبرام عقود المديونية مع الدائنين ، ويلعب التحفظ المحاسبى دوراً إيجابياً في تخفيف درجة المخاطر التي يتعرض لها المقرضين سواء من حيث مقدار الأرباح المقر عنها أو من حيث سياسات التوزيع ، حيث يساعد التحفظ المحاسبى في تنفيذ بعض الإجراءات. وفي فرض قيود لحماية مصالح المقرضين وأصحاب التسهيلات الائتمانية طبقاً للشروط التي تتضمنها عقود الدين. وذلك من خلال التأثير المباشر على مقدار الأرباح المحاسبية المحققة والأرباح المحتجزة ، وأيضاً التأثير غير المباشر لتقييد التوزيعات في حدها الأدنى والأعلى إذا ما تم استخدام سياسات محاسبية متحفظة للحفاظ على النسب المالية التي تقلل المخاطر التي يتعرض لها أصحاب الدين. الذين يرغبون في تطبيق سياسات وطرق محاسبية أكثر تحفظاً. فأكثر ما يخشاه المقرضين هو اتخاذ قرار الاقتراض في وقت يكون فيه صافي أرباح المنشأة مبالغاً فيها بسبب الاعتراف المبكر بالأرباح ، وتأجيل الخسائر غير المحققة إلى المستقبل . وعند انخفاض صافي الأرباح بعد التعاقد بسبب زوال عدم التأكيد المرتبطة بتحقيق أو عدم تحقيق الأرباح أو الخسائر ، وفي هذه الحالة لن يتمكن المقرض من استرداد أمواله أو العائد المنفق عليه بنفس القيمة.

فقد أشارت دراسة (Beatty, et al., 2008) إلى أن المقرضين يفضلون القوائم المالية المتحفظة عند التعاقد لتجنب مخاطر نقص القيمة ، كما قد أشارت دراسة (Zhang, 2008) إلى أن المقرضين يمنحوا الشركات المقترضة التي تقدم قوائم مالية متحفظة معدلات فائدة أقل عن الشركات التي تقدم قوائم مالية غير متحفظة ، ويرجع ذلك إلى أن اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة يؤدي إلى تخفيض الربح المحاسبى وتخفيض التوزيعات التي تجريها الشركات على حملة الأسهم والتي تعتبر من أهم شروط منح القروض ، الأمر الذي يترتب عليه تخفيف حدة تعارض المصالح بين حملة الأسهم وحملة السندات فيما يختص بسياسة التوزيعات وبالتالي انخفاض تكلفة الاقتراض التي تتحملها الشركة . (Ahmed and

(Duellman, 2007

وأكدت دراسات (Watts and Zuo, 2012 & Francis et al., 2013a) أن الشركات الأكثر تحفظاً عند إعداد التقارير المالية، خلال فترة الأزمة، قد حظيت بمقدرة انتمائية مرتفعة وتمكنت من تنفيذ استثمارات جديدة ولم تعاني من انخفاض قيمة المنشأة . فقد وجدت دراسة (Artiach and Clarkson, 2014) أن التحفظ المحاسبي يخفض من قدرة المديرين على التلاعب في الأداء المالي وتضخيمه، ويزيد من قيمة المنشأة وتدفعاتها النقدية ويساعد في حل مشاكل عدم تماثل المعلومات بين مديري الشركة ومساهميها .

كما أوضحت دراسة (Chen and Zhu, 2013) أن التحفظ المحاسبي يزيد من جودة التقارير المالية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الاقتراض طويلة الأجل ، وزيادة جودة التقارير المالية تؤدي إلى توصيل معلومات محاسبية ذات جودة عالية لكافة أصحاب المصالح ، وبالتالي تقليل المخاطر المعلوماتية. مما يدعم من قدرة المنشأة في الحصول على التمويل اللازم ويؤدي إلى انخفاض تكلفة الاقتراض.

كما أشارت دراسة (المديولى، ٢٠١٦) أن التحفظ المحاسبي يعد أحد مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية التي تؤثر على تكلفة الاقتراض. حيث تمثل القوائم المالية التي تحتوي على معلومات محاسبية منخفضة الجودة أحد المصادر الرئيسية لمخاطر المعلومات ، بينما تساعد زيادة جودة الأرباح المحاسبية إلى تقديم معلومات محاسبية عالية الجودة إلى كافة أصحاب المصالح مما يقلل من مخاطر المعلومات ويساعد على تخفيض تكلفة الأموال المقترضة (Saleh et al., 2012). فزيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة درجة اقتراب الربح المنشور في القوائم المالية من تنبؤات المحللين الماليين لهذا الربح وهو ما يؤدي بالتبعية إلى انخفاض معدل الأخطاء في تنبؤات هؤلاء المحللين بربح الشركة وبالتالي يقلل من حجم المخاطر المعلوماتية وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاقتراض (محمد، ٢٠١١) .

كما أشارت دراسة كلا من (Zhang, 2008 & Lafond and watts, 2008) أن التحفظ المحاسبي يخفض من درجة عدم تماثل المعلومات بين الفئات الداخلية والمستثمرين الخارجيين ، وبالتالي يخفض من تكلفة الاقتراض، وذلك من خلال التقرير عن الأخبار غير السارة المتعلقة بالربح المحاسبي والأصول في التوقيت المناسب ، فعدم تماثل المعلومات بين الاطراف الداخلية والمستثمرين قد يزيد من قدرة الادارة على التلاعب بالارقام المحاسبية . ويساعد التحفظ على التقليل من الفجوة المعلوماتية التي يحدثها تباين المعلومات

المحاسبية. فقد يؤدي عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والاطراف الاخرى إلى زيادة تكلفة الاقتراض بسبب مطالبة الاطراف الاخرى بعائد مرتفع لتعويضهم عن المخاطر الناتجة عن نقص المعلومات المتاحة لهم. وهذا ما أكدته دراسة (Hughes et al, 2007) من ارتباط عدم تماثل المعلومات بعلاقة طردية مع تكلفة الاقتراض ، بسبب ارتباط عدم تماثل المعلومات بزيادة درجة المخاطر التي يتعرض لها المقرضون بشأن تقدير العوائد المتوقعة نتيجة عدم كفاية المعلومات المتاحة لهم. مما يدفعهم للمطالبة بعائد إضافي يعوضهم عن تحمل تلك المخاطر.

كما اشارت دراسة (Chen et al., 2009) أن التحفظ غير المشروط un conditional conservatism يوفر معلومات موثوق بها للمساهمين تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، حيث يخفض درجة عدم التاكيد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية (بسبب تأجيل الارباح الحالية لصالح الارباح المستقبلية) مما يمكن المستثمرين من تحليل وتقييم تأثيرها على الربحية الحالية والمستقبلية للشركة ، وهو ما يؤدي تبعاً الى تخفيض تكلفة الاقتراض.

يتضح من ذلك الدور الذي يلعبه التحفظ في خفض تكلفة الاقتراض مما يسهل من الحصول على مصادر تمويل خارجية ، ويزيد من التدفقات النقدية عن العمليات التمويلية ، ويحد من سوء استثمار الأموال ، (Garcia Lara et al., 2011) كما يعزز من قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية ، وقد قدمت دراسة (Li, 2015) أدلة على أن التحفظ المحاسبي يخفض من تكلفة كل من حق الملكية والديون من خلال دراسة مقارنة للمنافع التعاقدية للتحفظ المحاسبي في بعض أسواق المال الدولية. وان التحفظ المحاسبي يعد أحد مؤشرات جودة الارباح المحاسبية .

القسم الثاني

التحفظ المحاسبي والمسئولية الاجتماعية

تعرض الباحثة في هذا القسم إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية واهدافها ومداخلها . كما تتعرض الباحثة لتأثير التحفظ على تكلفة الاقتراض من خلال توضيح التأثير غير المباشر للمسئولية الاجتماعية .

اولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها في بيئة الاعمال . لانها توضح الدور الذي تقوم به المسؤولية الاجتماعية في التنمية للمجتمعات بشكل ينعكس على رفاهية المجتمع ، فالمسئولية الاجتماعية ظاهرة تخضع لوجهات نظر متعددة تشكل إطار لتطور هذا المفهوم ، وتعني المسؤولية الاجتماعية إلزام اخلاقي على الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه بان تقوم بمعالجه اضرارها الناتجة عن تنفيذ انشطتها . فضلا عن المساهمة في حماية وتنمية البيئة والمجتمع ورفع المستوى المعيشي للعاملين . فالمسئولية الاجتماعية تتمثل في إيفاء الشركة بمسئوليتها الاقتصادية والقانونية والاجتماعية تجاه المجتمع .

بالرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على الشركة أن تتجاهلها إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف محدد وواضح لها، فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية على انها "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض المساعدة في اتخاذ القرارات الأداء الاجتماعي لتلك المؤسسات."

عرف (محمد ، ٢٠١٧) المسؤولية الاجتماعية " بمجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات " حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمنظمات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم الاداء الاجتماعي لأي منظمة من قبل المجتمع.

وعرفت المنظمة الدولية للمعايير (ISO 2010) المسؤولية الاجتماعية للشركات " بانها المسؤولية عن آثار قرارات وأنشطة الشركة على المجتمع والبيئة من خلال السلوك الاخلاقي والشفافية وطبقا لها فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتحقق من خلال مساهمتها في التنمية والحفاظ على رفاهية

المجتمع والاخت في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح، بما يتفق مع المعايير الدولية للسلوك ودمج المجالات السابقة في جميع أعمال المنشأة وفي علاقاتها. (رضوان، ٢٠١٥)

ثانياً: أهداف المسؤولية الاجتماعية:

١. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشمل فقط على عناصر التكاليف، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي. (Toms,2002)
٢. تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية، ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف، ويرتبط هذا الهدف أيضاً بوظيفة القياس المحاسبي. (Toms,2002)
٣. الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار اجتماعية مثل قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين، تلوث البيئة وإستهلاك الموارد. ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وإيصال هذه البيانات لأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الإتصال المحاسبي. (محمد، ٢٠١٧)

ثالثاً: المداخل الأساسية للمسؤولية الاجتماعية:

يمكن التمييز بين ثلاثة مداخل رئيسية للمسؤولية الاجتماعية هي:

المدخل الأول: يعرف بمدخل الملاك أو المساهمين ويعد جذوره في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والتي تعتبر أن للمنشأة هدفاً وحيداً وهو تعظيم الربح بالنسبة للملاك والمساهمين، وهو يعتبر المسؤولية الاجتماعية إمتداداً لمجالات المحاسبة المالية التقليدية ومكملة لها. وقد تبنى ميلتون فريدمان ذلك المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية حيث رأى أن منظمات الأعمال يجب أن

تحقق أرباحاً وتتوسع في خلق فرص عمل من خلال زيادة حجمها وفتح فروع جديدة لها حيث أكد أن المنظمات ستدعم الحكومة بشكل أفضل عندما تحقق أرباحاً كبيرة وتسدّد نتيجة لذلك ضرائب أكثر ، وهذا سوف ينعكس بشكل مشاريع حكومية أكثر تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة رفاهية المجتمع. (Toms,2002)

المدخل الثاني: ينظر هذا المدخل الى المسؤولية الاجتماعية بنظرة أوسع وأكثر شمولاً كإطار فكري شامل للمحاسبة بشكل عام، ولمدى أشمل من كونها فرعاً للمحاسبة المالية، ويجعل باقي المحاسبات الأخرى تابعة لها. ويسمى هذا المدخل بمدخل أصحاب المصالح تمييزاً له عن المدخل الأول وقد تم تطويره في السبعينيات، حيث يعترف بأهمية الأهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق تعظيم الربح. ووفقاً لهذه الرؤية يجب على الإدارة إتخاذ القرارات التي تتضمن توازناً عادلاً بين حقوق الملاك والمستخدمين والعملاء والموردين والمجتمع عامة ، فالإدارة تبعاً لهذا المدخل تتحمل نوعين من المسؤولية، خاصة تتمثل بتحقيق أهداف الملاك، واجتماعية تتمثل في المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية. (Khasharmeh and Desoky,2013)

المدخل الثالث: إعتبار المسؤولية الاجتماعية فرعاً متميزاً له خصوصياته داخل الإطار العام للمحاسبة، كما هو الحال لفروع المحاسبة الأخرى كالمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ومحاسبة الموارد البشرية وينظر هذا النظام للمؤسسة على أنها نظام إجتماعي فرعي داخل نظام إجتماعي أكبر منه وبالتالي يجب على إدارة المشروع أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الإجتماعي الأكبر وذلك تحقيقاً لأغراض البقاء والنمو. وطبقاً لهذا المدخل ينظر الى الربح باعتباره وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية بحد ذاتها وبالتالي بدلاً من تعظيم الربح بصفة عامة على الإدارة أن تسعى لتحقيق مستوى مرضي يتماشى مع تحقيق مدى معين من الأهداف الاجتماعية ويتم ذلك بالتوفيق بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالمشروع. (محمد، ٢٠١٧)

ويتضح من مداخل المسؤولية الاجتماعية انها العملية التي بواسطتها تستطيع المؤسسة الإتصال بالمجتمع من خلال إظهار كل التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء بالنسبة لذوي المصالح أو للمجتمع ككل. "كما " تشمل على كل التقارير المقدمة من طرف الشركات حول الجوانب الاجتماعية لنشاط المؤسسة بغض النظر عن الأرباح، وهي التقارير التي تهتم المساهمين والدائنين والعاملين. "أى أن اداء المسؤولية الاجتماعية يعبر عن إدارة الشركة لعلاقتها مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين ،بما يتطلب عدالة توزيع ثروة الشركة بين مختلف أصحاب المصالح وتجنب

التحيز لإحدى المجموعات. المصالح على حساب المصالح الأخرى، وتوافر الموارد الضرورية لتوازن أصحاب المصالح. كما تقوم الشركات التي تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية بشكل مختلف عن باقي الشركات بتوفير معلومات أكثر نفعية وتحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين، وزيادة شفافية التقارير المالية بما يقلل من المخاطر التي تتعرض لها تلك الشركات. (Francis et al., 2013b, Gao and Zhang, 2015)، وتستند المسؤولية الاجتماعية للشركات في جوهرها على نظرية أصحاب المصالح التي تفترض أن تقوم منشآت الأعمال بالتوفيق بين أهداف الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح التي تتأثر بقراراتها وعملياتها، وذلك من خلال السعي لتحقيق وتعظيم منفعة هذه الأطراف المتمثلة في الملاك والمقرضين والعاملين والعملاء والمجتمع ككل، وأكد البعض على أن شفافية التقارير المالية تلعب دورا أساسيا في سياق الأداء الاجتماعي للشركات، كما أكد البعض الآخر على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني أن تتسم التقارير المالية التي تصدرها تلك الشركات بالشفافية والجودة المطلوبة لتحقيق الأهداف المختلفة لأصحاب المصالح.

و قد أكدت دراسة كلا من- (Francis et al., 2013b & Poy and Lee, 2013) إلى وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي ومؤشر الاداء الاجتماعي للشركة. فدور التحفظ المحاسبي في تخفيض قدرة الإدارة في المبالغة في قيمة الإيرادات وتحويل الثروة للمديرين والمساهمين على حساب أصحاب المصالح الأخرى، يخفض من احتمالات وجود توزيعات للثروة لأحد أصحاب المصالح على حساب أصحاب المصالح الأخرى. عن طريق الأخذ بالقيم الدنيا للوصول والإيرادات وبالقيم العليا للالتزامات، مما يعني تحجيم قدرة المنشأة على عمل تحيز (بالزيادة) في المعلومات المحاسبية، وهذا يؤدي للحد من قدرة الإدارة على القيام بالتصرفات الانتهازية التي تحقق من خلالها مصالحها الشخصية على حساب المصالح الأخرى، الأمر الذي يوفر الموارد المالية للشركة للقيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية. وهو ما قد ينعكس على تحسين العلاقة مع أصحاب المصالح المختلفة في الشركة ودعم مصداقية الشركة وسمعتها ويوفر الحماية للمستثمرين مما ينعكس على الأداء المالي للشركة (santoso and feliana, 2014).

رابعا : المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض.

يمكن توضيح التأثير غير المباشر للتحفظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض من خلال التأثير الإيجابي للتحفظ المحاسبي على المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها السلبي على تكلفة الاقتراض. فقد أظهرت

دراسة (Francis et al., 2013b & Poy and Lee, 2013) الى وجود علاقة ايجابية للحفاظ المحاسبى على المسؤولية الاجتماعية بالإضافة الى وجود دراسات سابقة (Nandy and Lodh, 2011 & Ye and Zhang, 2012) أظهرت ان استخدام البنوك لمعلومات المسؤولية الاجتماعية كمعلومات إضافية فى تقييم قرار الاقتراض . فالشركات التى ترتفع بها درجة ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية يكون من السهل بالنسبة لها الحصول على القرض وبمعدلات فائدة منخفضة عن غيرها من الشركات ويرجع ذلك إلى أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية قد يترتب عليها التخفيف من حدة التقييمات السلبية للشركة وبالتالي تخفف من المخاطر التى قد تتعرض لها الشركة. فقد أوضح (Najah et al., 2013) أن معلومات المسؤولية الاجتماعية تعتبرها وكالات التصنيف الائتماني معلومات غير مالية مهمة تستخدمها فى تقييم الجدارة الائتمانية . وان الشركات التى ترتفع الجدارة الائتمانية لها يكون من السهل بالنسبة لها الحصول على القروض بمعدلات فائدة منخفضة. كما أشارت دراسة (Hirigoyen and Poulain, 2015) والمتعلقة بدراسة الفائدة المحتملة للشركات ان الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية والتي أجريت على عينة مكونة من (٣٢٩) شركة فى فرنسا وهدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية والاداء المالى للشركة . وتوصلت النتائج أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية لاتؤدى إلى تحسن الاداء المالى . وهو ما قد ينعكس على قرار الاقتراض. وقد وجدت تلك الدراسات ارتباط سلبى بين معلومات المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض وقد فسّر ذلك بان معلومات المسؤولية الاجتماعية لاتؤدى إلى تحسن الاداء المالى ، حيث لايتأثر الاداء المالى بالمسؤولية الاجتماعية حيث اعتبرت الدراسة المسؤولية الاجتماعية تكاليف إضافية لا يترتب عليها أى منافع تذكر.

طبقا لنظرية تقدير المخاطر من الممكن ان تلعب معلومات المسؤولية الاجتماعية دورا مهما وبصفة أساسية فى مشكلته عدم تماثل المعلومات ومشكلة الاختيار المعاكس . بصفة أساسية يحتاج البنك الى تقييم المخاطر المرتبطة بالمقترضين، والتي قد يترتب عليها مشكلة الاختيار المعاكس للبنوك والتي تظهر عندما يفشل البنك فى تحديد المخاطر المرتفعة والمنخفضة بالنسبة للمقترضين والتي قد يترتب عليها تعاقد البنك مع الشركات المرتفعة المخاطر عن التخلف عن السداد ويدعم ذلك الراى فرض انه عندما تفصح الشركة عن معلومات المسؤولية الاجتماعية سوف يترتب على ذلك توافر المعلومات لكافة الاطراف وهو ما يحد من مشكلته عدم تماثل المعلومات ، مما يترتب على ذلك جذب الاستثمارات وما يترتب عليها من زيادة الارباح وقدرة الشركة على السداد .

القسم الثالث الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

يهدف هذا القسم إلى دعم الدراسات التحليلية في القسم السابق بدراسات اختبارية عن العلاقات بين متغيرات البحث بما يساهم في تطوير فروضة ويتم تصنيف الدراسات السابقة إتساقاً مع الأجزاء السابقة إلى دراسات عن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض، دراسات عن العلاقة بين التحفظ المحاسبي والمسئولية الاجتماعية، وأخيراً دراسات عن العلاقة بين المسئولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض.

أولاً: التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض

دراسة (Chan et al., 2009)

استهدفت هذه الدراسة اختبار الآثار الاقتصادية لكل من نوعي التحفظ المحاسبي، التحفظ القبلي (المسبق) Ex-ante غير المشروط والخاص بقائمة المركز المالي، و التحفظ البعدي (اللاحق) Ex-post المشروط والخاص بالأرباح، على (تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية)، واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار لدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية، وقد أجريت الدراسة على عينة من الشركات البريطانية مكونة من (1012) شركة و 5403 مشاهدة في الفترة من (1987-1999). وقد اعتمدت الدراسة على نموذج (Ohlson and Juettner-Nauroth, 2005) لتقدير تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية. كما اعتمدت الدراسة على مؤشرات التحفظ المحاسبي للشركات كمقياس لكل من التحفظ المشروط وغير المشروط. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين التحفظ المسبق وارتفاع جودة المعلومات المحاسبية وانخفاض تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية. كما أشارت إلى أن التحفظ اللاحق يؤدي إلى انخفاض جودة المعلومات المحاسبية وزيادة تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية. وفسرت الدراسة ذلك بسبب سوء استخدام المديرين للتحفظ اللاحق في الممارسات الانتهازية الأرباح وقدرتها على التنبؤ Persistent لإدارة الأرباح، مما يقلل من استمرارية الأرباح.

دراسة (sodan, 2012)

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي الشرطي وتكلفة الاقتراض. وقد أجريت الدراسة على عينة من الشركات من 17 دولة من أوروبا الشرقية والوسطى، وقد بلغت العينة

النهائية ٢٧,٦٢٧ مشاهدة. في الفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٠) . وقد استبعدت الدراسة البنوك والمؤسسات المالية . وقد افترضت الدراسة وجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض. فالشركات ذات مستوى الإفصاح المحاسبي عن التحفظ المحاسبي الشرطي المنخفض سوف ترتفع تكلفة الاقتراض الخاصة بها. وقد تم قياس التحفظ المحاسبي الشرطي باستخدام نموذج (Basu,1997). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يساعد على توفير الموارد المالية الكافية للشركة بما يقلل من تكلفة الاقتراض وشروط منح القرض. وأوضحت الدراسة أنه كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي زاد مستوى الاعتراف بالخسائر مقارنة بالمكاسب بما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومنفعيتها وتخفيض مشاكل الوكالة بين المساهمين والمديرين من جانب وحملة الاسهم والمقرضين من جانب آخر ، وأوضحت الدراسة أهمية التحفظ المحاسبي كمعيار صارم ليس للجوانب الأكاديمية فقط ولكن لوضعي المعايير لتحسين عملية التقارير المالية.

دراسة (Salehi etal,2012)

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٥٠) شركة مسجلة في بورصة الأوراق المالية الإيرانية خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، افترضت الدراسة وجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض. وقد اعتمدت الدراسة على مقياس التوقيت المتباين للارباح Asymetric timeliness profits (AT) الذي صاغه (Basu, 1997) ومقياس Market To Book value (MTB) لقياس التحفظ المحاسبي ، اشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية قوية بين التحفظ المحاسبي (MTB) ، (AT) وتكلفة الاستثمار في أسهم عادية وكشف معامل الارتباط عن قوة هذه العلاقة باستخدام مقياس (MTB) مقارنة بمقياس (AT).

دراسة (Li ,2015)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط Conditional Conservatism و تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية ، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٣٤٩ مشاهدة (سنه - دوله) تغطي ٣٥ دولة في الفترة من (١٩٩١-٢٠٠٧)، اعتمدت الدراسة على نموذج (Basu,1997) في قياس التحفظ المحاسبي المشروط ، كما اعتمدت على نموذج (Ohlson and Juettner-Nauroth 2005) لتقدير تكلفة حقوق الملكية ومعدلات الفائدة الخاصة بالشركات لتقدير تكلفة الاقتراض ؛ واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار لتقدير العلاقة بين

التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض، ووضحت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض وبصفة خاصة في الدول التي تترفع فيها الاجراءات القانونية للتقرير المالي، فكلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي زاد مستوى الاعتراف بالخسائر مقارنة بالمكاسب بما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومنفعتهم وتخفيض مشاكل الوكالة بين المساهمين والمديرين من جانب وخملة الاسهم والمقرضين.

دراسة (Fu and Liu, 2017)

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض، وقد تم ذلك من خلال فرضين، الفرض الاول اعتمدت الدراسة فيه على اختبار وجود التحفظ المحاسبي في الشركات الصينية، أما الفرض الثاني فقد اعتمدت الدراسة فيه على اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض وحقوق الملكية. وقد اجريت الدراسة على عينة من الشركات الصينية المسجلة في بورصة شنغهاي في الفترة من (2011-2015). اعتمدت الدراسة على نموذج (Basu, 1997) لتقدير التحفظ المحاسبي، ونموذج تسعير الاصول الراسمالية (CAPM) لتقدير تكلفة الاقتراض وحقوق الملكية. وقد اشارت نتائج الدراسة إلى وجود التحفظ المحاسبي في الشركات الصينية. كما اوضحت النتائج ارتباط التحفظ المحاسبي سلبيا بتكلفة الاقتراض وحقوق الملكية. فوجود هذا التحفظ قد يترتب عليه تقليل المخاطر المرتبطة بالمعلومات المحاسبية والتي قد يواجهها المستثمر مما قد يترتب عليه انخفاض معدل العائد المطلوب على رأس المال والديون.

دراسة (Khalifa et al., 2017)

استهدفت هذه الدراسة اعادة اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي و تكلفة الاقتراض، تكلفة حقوق الملكية، لتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة نموذج انحدار كمي لاختبار اثر كل من نوعي التحفظ المحاسبي (الشرطي - غير الشرطي) على تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية، وقد اجريت الدراسة على عينة مكونه من 17 قطر من الاسواق المالية الصاعدة مكونة من 3278 مشاهدة في الفترة من (2004-2009). معتمده على ثلاثة فروض. الفرض الاول التحفظ المشروط يخفض تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية. الفرض الثاني التحفظ غير المشروط يزيد من تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية. الفرض الثالث ان تأثير كل من التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط يتعادل على تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية. واعتمدت الدراسة على نموذج (Basu, 1997) لتقدير التحفظ المحاسبي. اشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين التحفظ

المحاسبى المشروط وتكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية ، كما أشارت النتائج الى وجود علاقة ايجابية بين التحفظ المحاسبى غير المشروط وتكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية ، و ان تأثير كل من نوعى التحفظ المحاسبى (المشروط وغير المشروط) يتعادل على تكلفة تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية. وفي ضوء الدراسات السابقة عن علاقة التحفظ المحاسبى بتكلفة الاقتراض، اتضح من النتائج الدراسات انها مؤيدة للعلاقة السلبية بين التحفظ المحاسبى وتكلفة الاقتراض. فى ضوء الدراسات السابقة يمكن صياغة الفرض الاول : من المتوقع وجود تأثير سلبى على العلاقة بين التحفظ المحاسبى وتكلفة الاقتراض.

ثانيا : التحفظ المحاسبى والمسئولية الاجتماعية.

دراسة (Kurniawan and wibowo,2009)

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى والافصاح عن المسئولية الاجتماعية . وقد أجريت الدراسة على عينة من ٢١ بنك اندونيسى فى الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٠٧) وقد استخدمت الدراسة تحليل محتوى التقارير المالية لقياس مؤشر الافصاح عن المسئولية الاجتماعية. وقد قسمت الدراسة الافصاح عن المسئولية الاجتماعية إلى الجوانب التالية:

- الجوانب البيئية : ويشمل ذلك الجانب السياسات البيئية للشركة والادارة البيئية وسياسات التحفظ عن الموارد البيئية .
- الموارد البشرية : ويتضمن ذلك الجانب صحة العاملين – الامان – تدريب العماله .
- المنتجات والخدمات. ويشمل ذلك الجانب جودة المنتج – شكاوى العاملين.
- أنشطة دعم المجتمع. وتتضمن التبرعات الخيرية وأنشطة تعليم المجتمع ودعم الصحة العامة والرياضة.

وقد تم قياس التحفظ المحاسبى بالاعتماد على نموذج (Jones,1991). فانخفاض الاستحقاقات الاختيارية ، يعنى زيادة التحفظ المحاسبى. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع درجة تحفظ التقارير المالية لبنوك العينة . كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبى والتقرير عن المسئولية الاجتماعية فى بنوك العينة. وقد فسر الباحث ذلك بأنه يرجع إلى التشريعات الحكومية. حيث تقر التشريعات الحكومية فى اندونيسيا إلى ضرورة الافصاح عن

المسئولية الاجتماعية وبالتالي لا يوجد اي حافز للافصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية بصورة اختيارية.

دراسة (Francis et al.,2013 b) استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الاداء الاجتماعى باعتباره ممثلاً للتوزيع العادل للثروة بين اصحاب المصالح والتحفظ المحاسبى ، وقد اجريت الدراسة على عينة مكونه من ٢١٧ شركة من ٤٣ قطاع مختلف و ٩٦٦ مشاهدة فى الفترة من (١٩٩٨-٢٠٠٢) ، وأشارت الدراسة ان المسئولية الاجتماعية تهتم بتوضيح كيفية معالجة الشركة للعلاقات الداخلية والخارجية مع أصحاب المصالح المؤثرة على أنشطة المنشأة من عاملين، و حملة أسهم أو موردين .كما أوضحت الدراسة أهمية التحفظ المحاسبى وذلك من جانب الاعتراضات الخاصة بتأثيره على تخفيض قيمة الأصول وصافى الدخل بما يؤثر على خفض شفافية التقارير المالية ، وتأثيره على صعوبة قياس القيمة الاقتصادية للشركات. ووضحت الدراسة منافع التحفظ المحاسبى من خلال تخفيض قدرة الإدارة على المبالغة فى الايزادات وتحويل ثروة الشركة للمديرين المساهمين على حساب أصحاب المصالح الاخرى ، والتقليل من المبالغ المدفوعة لاحد أصحاب المصالح على حساب المصالح الاخرى . وقد تم استخدام (نسبة مصاريف البحث والتطوير والاعلانات والتغيير من طريقة Lifo إلى صافى الأصول التشغيلية) لقياس التحفظ المحاسبى ، كما استخدمت الدراسة نموذج الانحدار لدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبى والاداء الاجتماعى.مقاسا(بمؤشر عناصر القوة والضعف فى الاداء الفنى والتنظيمى والاجتماعى بالشركة) ، وقد اشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبى وجودة الاداء الاجتماعى (قوة الاداء الاجتماعى).

دراسة (Poy and Lee, 2013)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية (مقاسة بمستوى مصاريف التبرعات كمؤشر للاداء الاجتماعى) حيث تعتبر مصاريف التبرعات مقياس لرغبة الإدارة فى أداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية. وجودة الارباح المحاسبية (باستخدام مقياسين للتحفظ المحاسبى) وهما مقياس C-Score (Penman and Zhoe, 2002) واستخدم (نسبة مصاريف الأهلاك والاستفاد والاحتياطيات والديون المدومة ومصاريف البحوث والتطوير إلى صافى الاصول التشغيلية) ومقياس (Givoly and Hayn,2002) وتم قياسه ب (١-*) الاستحقاقات غير التشغيلية/الاصول)) ، وتم قياس الاستحقاقات غير التشغيلية بالفرق بين إجمالى الاستحقاقات -

الاهلاك - الاستحقاقات التشغيلية) التغير في العملاء + التغير في المخزون + التغير في المصروفات المقدمة- التغير في الضرائب المستحقة- التغير في المورددين). وقد أجريت الدراسة على عينة من الشركات المسجلة في بورصة كوريا الجنوبية في الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٠) مع استبعاد المؤسسات المالية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التبرعات (كمؤشر عن الاداء الاجتماعى) والتحفظ المحاسبى وفقا لكلا المقياسين. مما يعنى أنه كلما زاد مستوى التحفظ كمؤشر لجودة التقارير المالية ازداد مستوى التبرعات النقدية. كما أوضحت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين التبرعات وإدارة الأرباح مع زيادة الإفصاح الاختيارى عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية. كما أشارت النتائج إلى أن زيادة مصاريف التبرعات تؤدي إلى تقليل ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي زيادة جودة الأرباح المحاسبية. وقد تم تحليل العلاقة بين التوزيعات النقدية وجودة الأرباح المحاسبية في الشركة ولم يتضح وجود علاقة معنوية وقد فسر ذلك باختلاف كوافع الشركات للقيام بالتوزيعات بما يؤثر على علاقتها مع جودة الأرباح. كما أشارت النتائج أيضا إلى زيادة الإفصاح الاختيارى عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية (بمقياس عدد صفحات التقرير عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية) وزيادة مصاريف التبرعات الاجتماعية.

دراسة (Chen and Kung , 2016)

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبى والمسئولية الاجتماعية فى الشركات الصينية، وقد افترضت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين المسئولية الاجتماعية والتحفظ المحاسبى. وقد اعتمدت الدراسة على عينة من الشركات الصينية مكونة من ٤٩٠١ مشاهدة فى الفترة من (٢٠٠٧-٢٠٠٩). اعتمدت الدراسة على نموذج (Basu, 1997) لتقدير التحفظ المحاسبى. كما استخدمت تصنيف المسئولية الاجتماعية من نظام SNAI للتقييم درجة تنفيذ المسئولية الاجتماعية للشركة بين الشركات الصينية. وقد اتبع تصنيف المسئولية الاجتماعية للشركات الخاص بـ SNAI وفقاً لمعيار SA8000 الصادر عن: المساءلة الدولية (SAI)، ومبادرة الإبلاغ العالمية، والأمم المتحدة. وتم جمعها من ستة وثلاثين بند لوصف ثمانية بنود وهى: البيئة، الحفاظ على الطاقة، والموظفين، والتميز في التوظيف والترقية، والمجتمع، المستهلكين، والالتزام بالقانون والأخلاقيات التجارية، وأصحاب المصلحة الآخرين. وتشمل خمسة مستويات (٢-، ١-، ٠، ١، ٢) تم تبنيها لتقسيم أداء المسئولية الاجتماعية للشركات وخسارة المسئولية الاجتماعية للشركات. فى حال أن شركة تتفق مع الأوصاف فى عنصر ما، فإنها تتلقى ١ نقطة. وفى حال إذا كانت

الشركة تعاني من خسائر المسؤولية الاجتماعية للشركات (مثل التقاضي) ، فإنها تأخذ نقطة واحدة هي خصم (- 1). ثم طبقت عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) لبناء تسلسل هرمي ، وحساب الوزن لكل عنصر، وإجراء متوسط القيمة: المرجحة كتقييم-CSR. وتم استخدام نموذج الانحدار لاختبار العلاقة ، وأشارت النتائج بوجود ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والتحفيز المحاسبي : وقد فسرت الدراسة النتائج على ان المديرين في الشركات التي تتمتع بسمعة افضل في مجال المسؤولية الاجتماعية ، اكثر حرصا في توفير معلومات محاسبية جيدة.

دراسة (Karsala,2017)

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية للشركات ، وقد اجريت الدراسة على عينة مكونه من (100) شركة مسجلة في بورصة طهران في الفترة من (2011-2016) ، وقد اعتبرت الدراسة متغير المسؤولية الاجتماعية متغير افتراضى (ياخذ القيم صفر-1) إذا كانت الشركة لديها تقارير مسؤولية اجتماعية تأخذ القيمة 1 ، صفر غير ذلك ، كما تم قياس التحفظ بالدخل الصافى للشركة corporation's net income ، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار لدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية. قد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية. وقد فسرت الدراسة ذلك بان المسؤولية الاجتماعية للشركات تشير إلى تماسك أنشطة وقيمة المنظمة لتعكس أرباح جميع أصحاب المصلحة ، بما في ذلك المساهمين والعملاء والموظفين والمستثمرين والجمهور العام في سياسات الشركة وأدائها. بعبارة أخرى ، يجب على المنظمة أن تعتبر نفسها دائما جزءا من المجتمع وتشعر بالمسؤولية تجاه المجتمع وتعمل على تحسين الرفاهية العامة بشكل مستقل عن الأرباح المباشرة للشركة. وان التحفظ يعمل تخفيض احتمالات وجود توزيعات للثروة لأحد أصحاب المصالح على حساب أصحاب المصالح الاخرى. وذلك إما بتخفيض التوزيعات النقدية أو الغائها نتيجة انخفاض الأرباح التي يتم الإفصاح عنها. وهو ما قد يساعد على تحسن الاداء المالى للشركة.

دراسة (Patro and Pattanayak,2017)

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية على التحفظ المحاسبي ، وقد اجريت الدراسة على عينة من شركات التعدين الهندية المدرجة في قاعدة بيانات PROWESS IQ مكونة من 34 شركة في الفترة من (2000-2015) . وقد اعتمدت الدراسة

على الاستحقاقات الاختيارية لقياس التحفظ المحاسبي، كما اعتمدت على تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات كمؤشر للافصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية. وقد اشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية. في ضوء الدراسات السابقة يتضح ان كل الدراسات اشارت بوجود علاقة ايجابية بين التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية باستثناء دراسة (Patro and Pattanayak, 2017) والتي اجريت في الهند. في ضوء الدراسات السابقة يمكن صياغة الفرض الثاني:

من المتوقع وجود تأثير ايجابي على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية:

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض

دراسة (Goss and Roberts, 2011)

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض في البنوك المصرفية، وقد اجريت الدراسة على عينة من البنوك المتخصصة في الفترة من (1999-2006). وقد اعتمدت الدراسة في قياس المسؤولية الاجتماعية على مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي يتكون من 13 مجال منها (العلاقات الاجتماعية - التنوع - قضايا الموظفين - المسائل البيئية - سلامة المنتجات - ادارة الشركات - حقوق الانسان - الحوكمة - التدخين - الطاقة) ، وقد اشارت النتائج بوجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض، الشركات التي ينخفض فيها مؤشر المسؤولية الاجتماعية ترتفع فيها معدلات الفائدة على القرض بنسبة 20 نقطة عن الشركات التي ترتفع فيها مؤشر المسؤولية الاجتماعية. كما قد اشارت النتائج ان البنوك لا تعتبر مؤشر المسؤولية الاجتماعية المؤشر الاهم في تقدير مخاطر الاقتراض.

دراسة (Hajiha and Sarfaraz, 2013)

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض ، وقد اجريت الدراسة على عينة من الشركات مكونه من 65 شركة مسجلة في بورصة طهران للاوراق المال في الفترة من (2008-2012). اعتمدت الدراسة على المعايير الاجتماعية والبيئية ، التي تستخدمها المؤسسة الامريكية المعروفة باسم KLD لتقييم المؤسسات كمقياس للمسؤولية الاجتماعية ، وقد اظهرت النتائج ان هناك علاقة عكسية بين المسؤولية الاجتماعية ومعدل العائد

المتوقع للمستثمر (تكلفة رأس المال السهمي). علاوة على ذلك فقد اوضحت الدراسة ان لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض. وقد فسرت الدراسة ذلك بسبب عدم وجود قروض منخفضة الفائدة كمصدر للتمويل في إيران.

دراسة (Yuan and Shen, 2014)

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض (كمتغير بسيط) بين المسؤولية الاجتماعية وربحية الشركة، وقد افترضت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض. وقد اجريت الدراسة على عينة من الشركات المسجلة في بورصة تايوان في الفترة من (٢٠٠٥-٢٠٠٩). وقد اعتمدت الدراسة في تقييم المسؤولية الاجتماعية في الشركات التايوانية على ثلاثة ابعاد (الاداء الاجتماعي - الحماية البيئية- الشفافية المالية) ، كما اعتمدت الدراسة على التصنيف الائتماني للشركة كمقياس لتكلفة الاقتراض. واستخدمت الدراسة في تقييم التصنيف الائتماني مجموعة من العوامل تشمل الربحية ، النشاط ، الامن ، وكل عامل يتم قياسه من خلال مجموعة من النسب المالية يتم تجميع هذه النسب للحصول على درجة ما بين (١-١٠) (١٠ تشير الى الاقتراب من الإفلاس) حيث يمثل التصنيف الائتماني الاعلى مخاطر ائتمانية اعلى وبالتالي انخفاض الجدارة الائتمانية للشركة. والعكس. و اشارت النتائج الى ان ارتفاع تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركة يزيد من الجدارة الائتمانية للشركة وبالتالي يخفض من تكلفة الاقتراض.

دراسة (Cooper and Uzun, 2015)

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض. وقد اجريت الدراسة على عينة من الشركات الامريكية من مختلف القطاعات في الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٣)، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار فرضين. الفرض الاول يتعلق بوجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية ، الفرض الثاني يتعلق باختبار اثر هيكل الملكية بخفض من تأثير المسؤولية الاجتماعية على تكلفة الاقتراض. وقد اعتمدت الدراسة في قياس المسؤولية الاجتماعية على مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات الامريكية والذي يتكون من المؤشرات الايجابية والسلبية في سبع مجالات منها (العلاقات الاجتماعية - التنوع - قضايا الموظفين - المسائل البيئية- سلامة المنتجات - ادارة الشركات - حقوق الانسان) في الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٣) قبل

الازمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ ، وبعد الازمة المالية العالمية. وياخذ هذا المؤشر القيمة ١ إذا كانت المؤشرات موجودة في الشركة وصفر غير ذلك .

وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار- المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (تكلفة الاقتراض) والمتغيرات المستقلة- (المسؤولية الاجتماعية، هيكل الملكية). وقد أشارت الدراسة بوجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض، فارتفاع مؤشر المسؤولية الاجتماعية يترتب عليه انخفاض تكلفة الاقتراض بالنسبة للشركة . وتدعم هذه النتيجة الدراسات التي ترى ان ممارسات أنشطة المسؤولية الاجتماعية قد يترتب عليها التخفيف من حدة التقييمات السلبية للشركة وبالتالي تخفف من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة فالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية هو جزء من إدارة مخاطر السمعة بالنسبة للشركة (Bebbington et al.,2008).

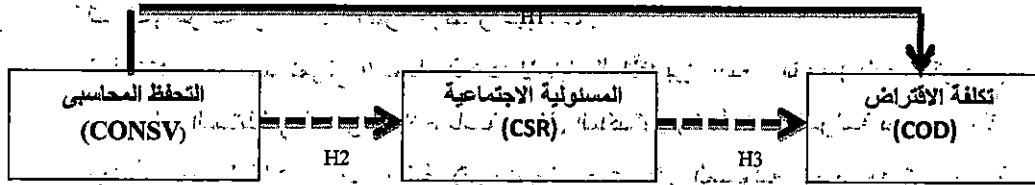
دراسة (Habib,2017)

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض ، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٢٥٤٠) شركة مسجلة في بورصة NASDAQ في الفترة (٢٠١٥-٢٠١٦) ، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار فرضين ، بوجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض. وقد استخدمت الدراسة معدل الفائدة على القرض كمقياس لتكلفة الاقتراض. كما استخدمت الدراسة تقارير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الصادرة عن الشركة كمؤشر للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية . وقد أشارت نتائج الدراسة بوجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض.

في ضوء الدراسات السابقة يمكن صياغة الفرض الثالث

من المتوقع وجود تأثير سلبي على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض

من العرض السابق للدراسات السابقة يتضح ان الدراسات انقسمت الى دراسات اهتمت باختبار العلاقة المباشرة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض، ودراسات اهتمت باختبار اثر العلاقة المباشرة بين التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية ، ودراسات اهتمت بدراسة اثر العلاقة المباشرة بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض. وقد اختلفت نتائج تلك الدراسات فيما بينها. وای من تلك الدراسات لم يتعرض بشكل مباشر لدراسة التأثير غير المباشر للتحفظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض من خلال دراسة الاثر الوسيط للمسؤولية الاجتماعية. ومن هنا يظهر أهمية البحث الحالي في محاولة فهم وتفسير هذه الاثر.



كما استخدمت معظم الدراسات السابقة عن التحفظ المحاسبي نموذج (Basu, 1997)، إلا أن هذا النموذج يعاني من أخطاء في القياس، وقد واجه انتقادات عديدة، ويرجع ذلك إلى أنه يسيطر على التحفظ الشرطي ويعتمد بشكل كبير على فرض كفاءة السوق، ويفترض أن العوائد السالبة تعتبر مقياساً للاخبار السيئة للشركات (Xia and Zhu, 2009).

كما استخدمت الدراسات السابقة مقاييس عديدة للتحفظ المحاسبي، إلا أن معظم تلك المقاييس تعتبر مقاييس على المستوى القطاعي، في حين أن البحث الحالي يتطلب مقاييس على مستوى الشركة، ولذلك يتم الاعتماد على نموذج (Givoly and Hayn, 2002) (Total Accruals CONS-) (TACC)، نظراً لأنه مقياس للتحفظ المحاسبي لا يعتمد على السوق، ويرتبط بالشركة ذاتها على أساس سنوي، ولا يعدل المقياس بالصناعة، تعتمد المقاييس المبنية على الاستحقاقات على التحفظ الكلي، أي كل من التحفظ الشرطي وغير الشرطي (Xia and Zhu, 2009).

القسم الرابع
تصميم البحث

أولاً : مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية (CASE) ، وتتضمن عينة الدراسة مجموعة من الشركات وذلك خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧) ، وتعتمد الباحثة على اختيار عينة عشوائية من الشركات المسجلة . ولتحقيق التجانس بين شركات العينة ، اعتمدت الباحثة على عدة معايير لتحقيق ذلك وهي:

١. استبعاد المشاهدات المفقودة للشركات لأي متغير متضمن في النماذج خلال فترة العينة .
٢. ضرورة توافر القوائم المالية عن ٥ سنوات متتالية ، وذلك ضمن متطلبات قياس التحفظ المحاسبي . حيث تختار الباحثة الشركات التي يتوافر لها سلسلة زمنية تتضمن خمس مشاهدات متتالية على مدار الفترة الزمنية (٢٠١٢-٢٠١٧).

٣. تم استبعاد قطاع السياحة والترفيه ، قطاع البترول ، الاتصالات، بسبب عدم توافر بيانات كافية لتلك القطاعات لاجراء التحليل ، البنوك والخدمات المالية ، وذلك بسبب الطبيعة المالية لقطاعي البنوك والخدمات المالية، طبيعة هيكل راس المال ، والمتطلبات النقدية المحتفظ بها، وكذلك متطلبات قياس التحفظ المحاسبي. ولاغراض التحليل تعتمد الباحثة على بيانات مالية من التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية ، وقد جمعت البيانات من التقارير المالية للشركات المصرية. بتطبيق المعايير السابقة فقد توافر للباحثة عينة مبدئية مكونة من ٧٧ شركة في الفترة من (٢٠١٢-٢٠١٧).

ويوضح الجدول (١) التالي شركات عينة الدراسة مصنفة على أساس قطاعي على النحو التالي.

جدول (١) : التوزيع القطاعي لعينة البحث

السنوات وعدد الشركات						القطاع الصناعي
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	قطاع اغذية ومشروبات
٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	قطاع رعاية صحية ودوية
١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	قطاع الصناعات المعدنية
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	قطاع الغزل والنسيج
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	قطاع المستلزمات الإلكترونية والكهربائية
٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	المجموع

ثانيا : مصادر الحصول على البيانات
وتم الحصول على بيانات الدراسة من

١. شركة مصر لنشر المعلومات . www.egidegypt.com

٢. موقع مباشر . www.mubasher.com للحصول على القوائم المالية لشركات العينة .

٣. الهيئة العامة لسوق المال .

وقد قامت الباحثة باستخدام المصادر السابقة للحصول على البيانات المحاسبية لإجراء الدراسة
الاختيارية .

ثالثا : متغيرات البحث

(١) قياس التحفظ المحاسبي

$$CONS_TACC_{it} = -1 \times \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \left(\frac{TACC_{it}}{TA_{it}} \right)$$

حيث إن :
I,t,n

i = عبارة عن الشركة، t عبارة عن فترة التجميع المختارة، n عبارة عن
فترات التجميع المختارة لحساب متوسط الاستحقاقات الاجمالية.

CONS_TACCit = مقياس التحفظ المحاسبي المبني على الاستحقاقات الاجمالية.

TACCit = الاستحقاقات الاجمالية (قبل الاهلاك) للشركة في العام المنتهى t، ويتم
قياس الاستحقاقات الاجمالية كما يلي :

[CFOit - (NLit + Deprit)]

الدخل للشركة i في العام المنتهى t، Deprit يعبر عن الاهلاك للشركة i

في العام المنتهى t، CFOit عبارة عن التدفقات النقدية للشركة I في العام

المنتهى.

TAit = إجمالي الأصول للشركة I في العام المنتهى t.

أحد النماذج المعترف بها للمحاسبة المتحفظة ، هو نموذج (Givoly and Hayn,2002) والذي

يعرف التحفظ المحاسبي بأنه اختيار قاعدة من بين المبادئ المحاسبية تؤدي إلى تخفيض تراكم

الأرباح المقررة من خلال اعتراف أبطأ بالأيراد ، واعتراف أسرع بالمصروف ، تقييم أكبر

للاتزام ، ويرجع (Givoly and Hayn,2002) أن المحاسبة المتحفظة ينجم عنها إستمرارية

في الاستحقاقات السالبة ، وأن متوسطا أكبر للإستحقاقات السالبة يعكس محاسبة متحفظة أكبر، وأنه بدون تدخل يمكن إلى حد كبير توقع انعكاس ذلك بمرور الزمن، إلا أن استمرارية في مستوى تراكم الإستحقاقات السالبة يعكس تحيزا في التحفظ المحاسبي داخل الشركة بدلا من طبيعته المؤقتة للاستحقاقات (Artiach and Clarkson,2014).

يعتمد مقياس التحفظ المحاسبي على الاستحقاقات الإجمالية بناء على نموذج (Givoly and Hayn,2002)، والذي أشار أن التحفظ المحاسبي الأكبر يؤدي إلى استحقاقات إجمالية سالبة أكبر ولتخفيف تأثير الاستحقاقات المؤقتة الكبيرة ، والتي تتجه نحو الانعكاس في عام أو عامين (Richardson et al.,2005)، فإن المقياس يعرف بأنه متوسط الاستحقاقات الإجمالية على مدار ثلاث سنوات . وتعرف الاستحقاقات الإجمالية بأنها دخل التشغيل قبل البنود غير العادية مضافا لية الأهلاك ومطروجا منه التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، مجمعا على مدار ثلاث سنوات اتساقا مع كل من (Ahmed and Henry,2012 ، Givoly and Hayn,2000)

وتتنسق القيم الأقل لمتغير التحفظ المحاسبي ، والذي يتضمن إنخفاضا أكبر في الأرباح نسبة إلى التدفق النقدي ، مع تزايد التحفظ مقسوما على إجمالي الأصول، وتجدر الإشارة إلى أنه يتم أخذ المتوسط على مدار ثلاث سنوات (Xie et al.,2012) وإذا كانت الأرباح أسفل التدفقات النقدية التشغيلية ، فإن متوسط الاستحقاقات للثلاث سنوات سيكون سالبا ، ويتم ضرب المتوسط في سالب واحد لضمان أن تاخذ القيم الأكبر دلالة لتحفظ محاسبي أكبر.

ويري (Xie et al.,2012) أن نقطة ضعف هذا المقياس تتمثل في أن التلاعب في الأرباح يمكن أن يؤثر في إجمالي الاستحقاقات ويخفض من دقة هذا المقياس ، وللتخفيف من حدة تأثير التلاعب في الأرباح على الاستحقاقات ، فإنه يتم أخذ متوسط إجمالي الاستحقاقات على مدار الثلاث سنوات للتخفيف من حدة الانعكاس المؤقت (Temporary Reversal) الناتج عن إدارة الأرباح.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذه النموذج ينطوي على بعض المميزات:

- ١- مقياس للتحفظ المحاسبي لا يعتمد على السوق .
- ٢- يرتبط بالشركة ذاتها على أساس سنوي ، ولا يعدل المقياس بالصناعة.
- ٣- تعتمد المقاييس المبنية على الاستحقاقات على التحفظ الكلي ، أي كل من التحفظ الشرطي وغير الشرطي . (Xia and Zhu,2009)

٢) قياس تكلفة الاقتراض -

يتم قياسه من خلال النسبة التالية:

نسبة مَضروفت الفائدة في السنة إلى متوسط الديون التي يدفع عنها فائدة. (Francis et al, 2005)

٣) قياس المسؤولية الاجتماعية.

يتم قياس المسؤولية الاجتماعية بنسبة الانفاق على المسؤولية الاجتماعية (أو التبرعات النقدية) إلى إجمالي الأصول ، بما يتفق مع دراسة (Pyo and Lee, 2013 & Chen et al., 2016)

قياس المتغيرات الضابطة.

١) الربحية (EBITit) : تشير ربحية الشركة إلى قدرة الشركة على توفير الموارد المالية التي من المرجح أن تخصص لمبادرات المسؤولية الاجتماعية ، وكذلك قدرة الشركات على الوفاء بعقد الديون وانخفاض احتمال انتهاك عقود الديون بالنسبة للشركة . ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع ربحية الشركات إلى زيادة الانفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات وانخفاض تكلفة تمويل الديون. ويتم قياس ربحية الشركة باستخدام اللوغاريتم للأرباح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) ، ومن المتوقع أن ارتفاع ربحية الشركة يؤدي إلى أن تكون الشركة أكثر تحفظاً.

٢) فرص النمو (GROWit) : تشير دراسة (Ahmed et al., 2000) أن الشركات في فترات النمو تميل إلى وضع القيود على الموارد المالية بالنسبة للأنشطة المسؤولية الاجتماعية . ففي فترات النمو تميل الشركة إلى أن تكون أكثر تحفظاً ، ويتسق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Ferreira and Vilel, 2004) بأن الاحتفاظ بالنقدية يتأثر موجبا بفرص النمو ، ويتم استخدام مقياس نمو المبيعات لقياس فرص النمو للشركة.

٣) حجم الشركة (LN_Tait) :

يعتبر حجم الشركة من العوامل الهامة للمسؤولية الاجتماعية ، حيث أن الشركات كبيرة الحجم تقع تحت ضغط متزايد للتقرير عن المسؤولية الاجتماعية ، كما أن تمويل الشركات كبيرة الحجم إلى استخدام سياسات محاسبية متحفظة تجنباً للتكاليف السياسية التي قد تتعرض لها الشركة نتيجة كبر الحجم ، يتم قياس حجم الشركة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كما في دراسة (Francis et al., 2013 & Santoso and Feliana, 2014)

٤) نسبة المديونية (DTOTAit) : يهتم المقرضون بمقدرة الشركة على الوفاء بديونها في موعد استحقاقها ومدى تعرضها للمخاطر المالية ، ويمكن اعتبار نسبة المديونية مقياسا لدرجة المخاطرة المالية ، فقد أشار (Paryabi and Fazlzadeh,2012) كلما زادت نسبة المديونية كلما زاد احتمال انتهاك أو إخلال المنشأة بالتزامات ونصوص عقود المديونية التي تهدف إلى المحافظة على قيمة الديون الحالية وعدم تعرضها للتخفيض في المستقبل، وبالتالي زيادة احتمالية زيادة الإيرادات للشركة (أقل تحفظا) لمنح الثقة للدائنين بقدر الشركة على السداد ، وهو ما قد يؤثر على تكلفة الاقتراض .
ويتم قياس نسبة المديونية بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول. كما في دراسة (Shoorvarzy et al., 2012)

رابعاً: نماذج البحث

يتم اختبار فروض البحث باستخدام الانحدار الخطي المتعدد ، من خلال النماذج التالية .
النموذج (١) : لاختبار الفرض الاول لاثـر التحفظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض.

$$CODit = \beta_0 + \beta_1 CONSVit + \beta_2 LN_Tait + \beta_3 GROWit + \beta_4 EBITit + \beta_5 DTOTAit + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث إن

تكلفة الاقتراض :	CODit
التحفظ المحاسبي :	CONSVit
حجم الشركة :	LN_Tait
فرص النمو (نمو المبيعات) :	GROWit
اللوغاريتم الطبيعي للارباح قبل الفوائد والضرائب :	EBITit
نسبة المديونية :	DTOTAit

النموذج (٢) : لاختبار الفرض الثاني : لاثـر التحفظ المحاسبي على المسؤولية الاجتماعية.

$$CSRDi = \alpha_0 + \alpha_1 CONSVit + \alpha_2 LN_Tait + \alpha_3 GROWit + \alpha_4 EBITi + \alpha_5 DTOTAit + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث إن

تكلفة الاقتراض :	CODit
التحفظ المحاسبي :	CONSVit
المسؤولية الاجتماعية :	CSRDi
حجم الشركة :	LN_Tait

النمو (نمو المبيعات) : $GROW_{it}$
 اللوغاريتم الطبيعي للارباح قبل الفوائد والضرائب : $EBIT_{it}$
 نسبة المديونية : $DTOTA_{it}$
 النموذج (3) : لاختبار الفرض الثالث لاثـر المسئولية الاجتماعية على تكلفة الاقتراض.

$$COD_{it} = \lambda_0 + \lambda_1 CSRDFIT_{it} + \lambda_2 LN_TA_{it} + \lambda_3 GROW_{it} + \lambda_4 EBIT_{it} + \lambda_5 DTOTA_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث إن

COD_{it} : تكلفة الاقتراض
 $CSRDFIT_{it}$: المسئولية الاجتماعية
 LN_TA_{it} : حجم الشركة
 $GROW_{it}$: فرص النمو (نمو المبيعات)
 $EBIT_{it}$: اللوغاريتم الطبيعي للارباح قبل الفوائد والضرائب
 $DTOTA_{it}$: نسبة المديونية

القسم الخامس

مناقشة وتفسير النتائج

أولاً : اختبار صلاحية البيانات للتحليل الأحصائي

من أكثر الطرق المستخدمة في تقدير معاملات نموذج الانحدار طريقة المربعات الصغرى العادية *Ordinary Least Squares Analysis*، حيث إنها تعطى تقديرات خطية وغير متحيزة *Unbiasedness*، وذات أقل تباين *Minimum Variance*، وحتى يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير معاملات غير متحيزة ذات أقل تباين لنموذج الانحدار فيجب توافر عدة افتراضات. وسوف يتم توضيح أهم هذه الافتراضات وأساليب اختبار التحقق من توافرها.

جدول (٢): افتراضات نموذج الانحدار المتعدد وأساليب اختبار تحققها

افتراضات النموذج	أساليب الاختبار	شرط التحقق	نتيجة الاختبار
٢/٢ استقلال الأخطاء autocorrelation	اختبار دريسن-واطسون	أن تزيد قيمة دريسن-واطسون عن ٢.	يتحقق هذا الشرط حيث أن قيمة دريسن-واطسون في الاختبار تساوي ٢,٠٩٤.
٢/٢ ثبات تباينات الأخطاء Heteroscedasticity	(١) اختبار معامل ارتباط الرتب لسبيرمان	ثبات التباينات $H_0: R_s = 0$ اختلاف التباينات $H_1: R_s \neq 0$	يوضح من النتائج أن معامل ارتباط الرتب بين $ e_i $ و Y_i غير معنوي، حيث $P\text{-value} = \text{sign} = 0.083 < \alpha$ مستوى المعنوية، لذلك سوف يتم قبول فرض العدم، ورفض الفرض البديل بأن هناك اختلاف في التباينات. (عنانى، ٢٠٠٩، ص ٥١٩-٥٢٤).
٢/٢ عدم وجود ارتباط خطي تام بين المتغيرات المستقلة. Multi-collinearity	(١) اختبار عامل تضخيم التباين VIF	لا تزيد قيمة هذا الاختبار عن (١٠).	يتحقق هذا الشرط حيث أن القيمة المقدرة لهذا الاختبار للمتغيرات المستقلة للدراسة على التوالي تساوي (١,٢٧٤) - ١,١٨٨ - ١,١٩٢ - ١,٠٧٣ - ١,١٣٠ - ١,١٠٦.

تحليل الارتباط بيرسون

يهدف هذا الاختبار إلى اختبار قوة العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك عند مستوى معنوية ٥% وبمخامل ثقة ٩٥% وتعتبر العلاقة معنوية إذا كانت قيمة (P-Value) أقل من ٥%. ويعرض الجدول (٣) مصفوفة ارتباط بيرسون للمتغير التابع والمستقل.

الجدول (٣): مصفوفة ارتباط بيرسون

بيان	تكلفة الاقتراض COD	التحفظ CONSV	المسئولية الاجتماعية CSR
تكلفة الاقتراض COD	١		
التحفظ CONSV	٣٠٥- (,٠٠٠)	١	
المسئولية الاجتماعية CSR	٢٧٥- (,٠٠٠)	٣٤٦ (,٠٠٠)	١

افترضت الباحثة أن هناك علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض ، وعلاقة إيجابية بين المسئولية الاجتماعية والتحفظ المحاسبي ، وعلاقة سلبية بين تكلفة الاقتراض والمسئولية الاجتماعية . وبالاطلاع على مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات ، وجدت الباحثة أن معامل الارتباط سالبا بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض حيث بلغت قوته (- ٣٠٥) ، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) أقل من ٥% ، معامل الارتباط موجب بين المسئولية الاجتماعية والتحفظ المحاسبي ، وقد بلغت قوته (٣٤٦) ، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) أقل من ٥% ، معامل ارتباط بين المسئولية الاجتماعية وتكلفة الاقتراض سالب وقد بلغت قوته (- ٢٧٥) ، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) .

ثانيا: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول (٤) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة على مستوى منشآت عينة الدراسة وهي قيمة كل من المتوسط والانحراف المعياري الحد الأدنى والحد الأقصى .

جدول (٤): الإحصاءات الوصفية

الحد الأقصى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
٩,٩٥٤	٩,٣٥٩-	١,١٨٨٩	,٤٩٤-	التحفظ المحاسبي CONSV
٩,١٦٣E+9	٧,٦٠E+8	٦,٥٩٧E+8	٩,٠٣E+7	الربحية (EBITit)
١٠,٠٠	٧,٣	٩,٣٦	,٨٣٤١	حجم الشركة (LNTait) :
٩,٨٠	١٩,١٥-	١,٧٠٠٩٢	,٣٠٠٦	GROWit فرص النمو
١,٨٥٥٨	,٠٩٤٥٣	٢٧٠,٢٤١	,٥٨٦١	نسبة المديونية (DTOTait)
٩,٣٦	,٠٤٠	١,١٢٣	٧,٠٣٧٧	المسئولية الاجتماعية CSR
٩,٩E+10	-٤,٨٩E+7	٩,٢١٤E+9	١,٣٧E+9	تكلفة الاقتراض COD

أوضحت الإحصاءات الوصفية مايلي :

- وجود مدى واسع بين قيم المتغير التابع COD (تكلفة الاقتراض) فيما بين شركات عينة الدراسة حيث نجد أن أكبر قيمة تم الحصول عليها لمتغير تكلفة الاقتراض هي (٩,٩E+10)

بينما نجد أن أقل قيمة تم الحصول عليها هي (7 + 8.19E -4). وهذا يعنى وجود تفاوت كبير بين شركات العينة فيما يخص تكلفة الاقتراض ، كما بلغ قيمة متوسط تكلفة الاقتراض (9 + 3.7E -1).
- بلغ متوسط قيم متغير التحفظ المحاسبى (CONSV) (-4.94E -4) ، كما نجد أن أكبر قيمة تم الحصول عليها لمتغير التحفظ المحاسبى هي (9.95E -4) بينما نجد أن أقل قيمة تم الحصول عليها هي (-9.359E -4). وهذا يعنى وجود تفاوت كبير بين شركات العينة فيما يخص ممارسات التحفظ المحاسبى .

- بلغ متوسط قيم متغير المسؤولية الاجتماعية (CSR) (7.037E -1) ، كما نجد أن أكبر قيمة تم الحصول عليها لمتغير التحفظ المحاسبى هي (9.37E -4) بينما نجد أن أقل قيمة تم الحصول عليها هي (4.0E -4). وهذا يعنى وجود تفاوت كبير بين شركات العينة فيما يخص ممارسات المسؤولية الاجتماعية .

- بلغ متوسط قيم متغير حجم الشركة (LNTait) (8.341E -1) بانحراف معيارى (9.36E -1).
- بلغ متوسط قيم متغير الربحية (EBITit) (7 + 3.03E -1) بانحراف معيارى (8 + 5.97E -6).
- بلغ متوسط قيم متغير نسبة المديونية (DTOTAit) (5.811E -1) بانحراف معيارى (2.70024E -1).
- بلغ متوسط قيم متغير فرص النمو (GROWit) (3.006E -1) بانحراف معيارى (1.70092E -1).

ثالثاً: نتائج اختبار الفرض الأول

- يشمل هذا الجزء من الدراسة نتائج اختبار أثر العلاقة بين المتغير التابع COD (تكلفة الاقتراض) مع المتغير المستقل (التحفظ المحاسبى) Consv.

• أثر التحفظ المحاسبى على تكلفة الاقتراض .

توقعت الباحثة أن المقرضين يمنحوا الشركات المقترضة الى تقدم قوائم مالية متحفظة معدلات فائدة أقل عن الشركات التى تقدم قوائم مالية غير متحفظة ، ويرجع ذلك إلى أن اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة يؤدي إلى تخفيض الربح المحاسبى وتخفيض التوزيعات التى تجريها الشركات على حملة الاسهم والتي تعتبر من أهم شروط منح القروض ، الامر الذى يترتب عليه تخفيف حدة تعارض المصالح بين حملة الأسهم وحملة السندات فيما يختص بسياسة التوزيعات وبالتالي انخفاض تكلفة الاموال التى تتحملها الشركة.

أ- اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد

جدول (٥): معنوية نموذج الانحدار

المعنوية	F
٠,٠٠٠	٥٤,٠٤٧

يتضح من الجدول (٥) أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد السابق تقديره معنوي بمستوى (٠,٠٠٠)، كما تبلغ قيمة F (٥٤,٠٤٧).

ب- تحديد القدرة التفسيرية للنموذج

جدول (٦): القدرة التفسيرية للنموذج

معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل
٦٠,٧	٣٦,٩	٣٦,٢

يتضح من الجدول (٦) أن معامل التحديد R^2 للنموذج يبلغ (٣٦,٩%)، ومعامل التحديد المعدل يبلغ (٣٦,٢%)، أي أن المتغير المستقل بالنموذج (التحفظ المحاسبي) يفسر ٣٦,٢% تقريباً من التغير في المتغير التابع (تكلفة الاقتراض).

ج- نتيجة اختبار أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض

جدول (٧): نتيجة اختبار أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض

المتغير	قيمة معاملات الانحدار	المعاملات	الأشارة المتوقعة	مستوى المعنوية
الثابت	$2,003E+10$ (٥,٠٦٤-)	B_0 (t-stat)	?	٠,٠٠٠
التحفظ المحاسبي CONSV	$1,097E+9$ (٣,٦١٩-)	B_1 (t-stat)	سلبية	٠,٠٠٠
الربحية (EBITit)	$4,0397$ (٧,٩٧٠)	B_2 (t-stat)	?	٠,٠٠٠
حجم الشركة : (LNTait)	$2,448E+9$ (٤,١٠٩)	B_3 (t-stat)	?	٠,٠٠٠
GROWit فرص النمو	$7,906E+8$ (٣,٨٦٠)	B_4 (t-stat)	?	٠,٠٠٠
نسبة المديونية (DTOTAit)	$2,448E+9$ (٤,١٠٩)	B_3 (t-stat)	?	٠,٠٠٠

وقد جاءت النتائج لتؤكد التحليل النظري بوجود علاقة سلبية بين متغير التحفظ المحاسبي ومتغير تكلفة الاقتراض، وقد جاءت إشارة متغير CONSV (التحفظ المحاسبي) سلبية، وتبلغ قيمة معامل الانحدار ($1,097E+9$)، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) أقل من ٥%. أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فقد أشارت نتائج دراسة (Ahmed et al.,2000)، أن يؤدي ارتفاع ربحية

الشركات (EBIT) إلى زيادة الانفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات وانخفاض تكلفة تمويل الديون. (EBIT) ، ومن المتوقع أن ارتفاع ربحية الشركة يؤدي إلى أن تكون الشركة أكثر تحفظاً. وقد جاءت قيمة المعامل المقدّر موجبة (٤٠,٣٩٧) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، أما بالنسبة لمتغير فرص النمو (GROWit) تشير أيضاً دراسة (Ahmed et al., 2000) ان الشركات في فترات النمو تميل الى وضع القيود على الموارد المالية. ففي فترات النمو تميل الشركة الى ان تكون أكثر تحفظاً وقد جاءت قيمة المعامل المقدّر موجبة (٧,٩٠٦E +8) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، كما قد أشارت دراسة كلاً من (Francis et al., 2013 & Santoso and Feliana, 2014)، (Paryabi and Fazlzadeh, 2012) إلى أن المنشآت كبيرة الحجم تتجه لاستخدام الممارسات المحاسبية أكثر تحفظاً من المنشآت صغيرة الحجم لأن ارتفاع الأرباح قد يكون مؤشراً على ممارسة الاحتكار ، لذلك قد تلجأ المنشآت إلى استخدام التحفظ المحاسبى. وقد جاءت قيمة المعامل المقدّر لمتغير الحجم موجبة (٢,٤٤٨E +9) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، أما بالنسبة للمديونية ويمكن اعتبار نسبة المديونية مقياساً لدرجة المخاطرة المالية كلما زادت نسبة المديونية كلما زاد احتمال انتهاك أو إخلال المنشأة بالتزامات ونصوص عقود المديونية التي تهدف إلى المحافظة على قيمة الديون الحالية وعدم تعرضها للتخفيض في المستقبل، وبالتالي زيادة احتمالية زيادة الإيرادات للشركة (أقل تحفظاً) لمنح الثقة للدائنين بقدرة الشركة على السداد وقد جاءت قيمة المعامل المقدّر موجبة (٢,٤٤٨E +9) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠).

رابعاً: نتائج اختبار الفرض الثانى

يشمل هذا الجزء من الدراسة نتائج اختبار أثر العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية (CSR)

(المتغير التابع) مع المتغير المستقل (التحفظ المحاسبى) Consv

• أثر التحفظ المحاسبى على المسؤولية الاجتماعية (CSR) .

يساعد التحفظ أيضاً على تخفيض مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين مثل اختلاف سياسة التوزيعات . من خلال تخفيض صافى الربح وكعلاج لعدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين بخصوص الأبناء الجيدة والسيدة. كما يتوقع ان يحمى التحفظ المقرضين من استغلال اصحاب الاسهم ذوى الأغلبية نتيجة تقييد القدرة على التوزيعات وبالتالي تقليل مخاطر المقرضين بدفع توزيعات أكبر للمساهمين وقبول المقرضين معدل عائد منخفض على القروض مع انخفاض مخاطر التوزيعات. حيث يعمل التحفظ المحاسبى على توفر الموارد المالية للقيام بالنشطة المسؤولية الاجتماعية.

أ. اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد

جدول (٨): معنوية نموذج الانحدار

المعنوية	F
	٦٦,٤

يتضح من الجدول (٨) أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد السابق تقديره معنوي بمستوى (٠,٠٠٠)، كما تبلغ قيمة F (٦٦,٤).

ب- تحديد القدرة التفسيرية للنموذج

جدول (٩): القدرة التفسيرية للنموذج

معامل الارتباط	معامل التحديد R ²	معامل التحديد المعدل
٦٤,٧	٤١,٨	٤١,٢

يتضح من الجدول (٩) أن معامل التحديد R² للنموذج يبلغ (٤١,٨%)، ومعامل التحديد المعدل يبلغ

(٤١,٢%)، أي أن المتغير المستقل بالنموذج (التحفظ المحاسبي) يفسر ٤١,٢% تقريباً من التغير

في المتغير التابع (المسئولية الاجتماعية).

ج- نتيجة اختبار أثر التحفظ المحاسبي على المسئولية الاجتماعية (CSR).

جدول (١٠): نتيجة اختبار أثر التحفظ المحاسبي على المسئولية الاجتماعية

المتغير	قيمة معاملات الانحدار	المعاملات	الأشارة المتوقعة	مستوى المعنوية
الثابت	٤٥٧ (٧٧٤)	B ₀ (t-stat)		٠,٤٩٦
التحفظ المحاسبي CONSV	٢٤١ (٦,٧٩٩)	B ₁ (t-stat)	موجبة	٠,٠٠٠
الربحية (EBITit)	-٢,٧٤٢E-010 (٤,٢٤٦-)	B ₂ (t-stat)	؟	٠,٠٠٠
حجم الشركة (LNTait)	٨٨٦ (١٢,٧١٦)	B ₃ (t-stat)	؟	٠,٠٠٠
GROWit فرص النمو	٠,٦١ (٢,٥٤٦)	B ₄ (t-stat)	؟	٠,١١٦
نسبة المديونية (DTOTait)	-١,١٧٢ (٧,٤٠٥-)	B ₃ (t-stat)	؟	٠,٠٠٠

وقد جاءت النتائج لتؤكد التحليل النظري بوجود علاقة موجبة بين متغير التحفظ المحاسبي ومتغير

تكلفة المسئولية الاجتماعية، وقد جاءت إشارة متغير CONSV (التحفظ المحاسبي) موجبة،

وتبلغ قيمة معامل الانحدار (٢٤١)، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) أقل من ٥%، أما بالنسبة للمتغيرات

الضابطة فقد جاءت قيمة المعامل المقدر سالبة (-٢,٧٤٢E-010) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، مما

يعنى أن ارتفاع ربحية الشركة قد يؤدي إلى انخفاض أنشطة المسئولية الاجتماعية، أما بالنسبة

لمتغير فرص النمو (GROW it) تشير أيضا دراسة (Ahmed et al.,2000) أن الشركات في

فترات النمو تميل الى وضع القيود على الموارد المالية بالنسبة للانشطة المسؤولة الاجتماعية. ففي فترات النمو تميل الشركة الى ان تكون أكثر تحفظا وقد جاءت قيمة المعامل المقدر موجبة (٠,٦١) بمستوى معنوية (٠,١١)، كما قد أشارت دراسة كلا من (Francis et al., 2013 & Santoso and Feliana, 2014)، (Paryabi and Fazlzadeh, 2012) إلى أن المنشآت كبيرة الحجم تتجه لاستخدام الممارسات المحاسبية أكثر تحفظا من المنشآت صغيرة الحجم لأن ارتفاع الأرباح قد يكون مؤشراً على ممارسة الاحتكار، لذلك قد تلجأ المنشآت إلى استخدام التحفظ المحاسبى. وقد جاءت قيمة المعامل المقدر لمتغير الحجم موجبة (٠,٨٨٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، أما بالنسبة للمديونية ويمكن اعتبار نسبة المديونية مقياسا لدرجة المخاطرة المالية كلما زادت نسبة المديونية كلما زاد احتمال انتهاك أو إخلال المنشأة بالتزامات ونصوص عقود المديونية التي تهدف إلى المحافظة على قيمة الديون الحالية وعدم تعرضها للتخفيض في المستقبل، وبالتالي زيادة احتمالية زيادة الإيرادات للشركة (أقل تحفظا) لمنح الثقة للدائنين بقدرة الشركة على السداد. وقد جاءت قيمة المعامل المقدر سالبة (٠,١٧٢، -١) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠).

خامسا: نتائج اختبار الفرض الثالث

يشمل هذا الجزء من الدراسة نتائج اختبار أثر العلاقة بين المتغير التابع COD (تكلفة

الاقتراض) مع المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية (CSR)

• أثر المسؤولية الاجتماعية على تكلفة الاقتراض .

توقعت الباحثة أن الشركات التي ترتفع بها درجة ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية يكون من السهل بالنسبة لها الحصول على القرض وبمعدلات فائدة منخفضة عن غيرها من الشركات ويرجع ذلك إلى أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية قد يترتب عليها التخفيف من حدة التقييمات السلبية للشركة وبالتالي تخفف من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة.

أ. اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد

جدول (١١) :معنوية نموذج الانحدار

المعنوية	F
٠,٠٠٣	٥٩,٦١٤

يتضح من الجدول (١١) أن نموذج الانحدار الخطى المتعدد السابق تقديره معنوى بمستوى (٠,٠٠٠)، كما تبلغ قيمة F (٥٩,٦١٤).

بي- تجديد القدرة التفسيرية للنموذج

جدول (١٢) :- القدرة التفسيرية للنموذج

معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل
٦٢,٦	٣٩,٢	٣٨,٦

يتضح من الجدول (١٢) أن معامل التحديد R^2 للنموذج يبلغ (٣٩,٢%)، ومعامل التحديد المعدل يبلغ (٣٨,٦%)، أي أن المتغير المستقل بالنموذج (التحفظ المحاسبي) يفسر ٣٨,٦% تقريباً من التغير في المتغير التابع (تكلفة الاقتراض).

ج- نتيجة اختبار أثر المسؤولية الاجتماعية على تكلفة الاقتراض

جدول (١٣) :- نتيجة اختبار أثر المسؤولية الاجتماعية على تكلفة الاقتراض

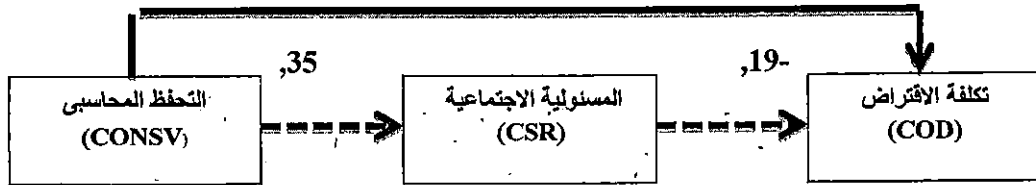
المتغير	قيمة معاملات الانحدار	المعاملات	الأشارة المتوقعة	مستوى المعنوية
الثابت	$-2,466E+10$ (٤,٩٨١-)	B_0 (t-stat)		
المسؤولية الاجتماعية CSR	$-2,08E+9$ (٥,٥٨٢-)	B_1 (t-stat)	سالبة	
الربحية (EBITit)	$3,957$ (٧,١٧٧)	B_2 (t-stat)	+	
حجم الشركة : (LNTait)	$4,271E+9$ (٥,٢١٧)	B_3 (t-stat)	+	
GROWit فرص النمو	$9,013E+8$ (٤,٧٢٢)	B_4 (t-stat)	+	
نسبة المديونية (DTOTait)	$7,271E+9$ (٦,٣٨١)	B_5 (t-stat)	+	

وقد جاءت النتائج لتؤكد التحليل النظري بوجود علاقة سلبية بين متغير المسؤولية الاجتماعية ومتغير تكلفة الاقتراض، وقد جاءت إشارة متغير CSR (المسؤولية الاجتماعية) سالبة، وتبلغ قيمة معامل الانحدار $(-2,08E+9)$ ، بمستوى معنوية (٥,٥٨٢) أقل من ٥%.

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فقد أشارت نتائج دراسة (Ahmed et al., 2000)، أن يؤدي ارتفاع ربحية الشركات (EBIT) إلى زيادة الانفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات وانخفاض تكلفة تمويل الديون (EBIT)، ومن المتوقع أن ارتفاع ربحية الشركة يؤدي إلى أن تكون الشركة أكثر تحفظاً. وقد جاءت قيمة المعامل المقدر موجبة (٣,٩٥٧) بمستوى

معنوية (0,00)، أما بالنسبة لمتغير فرص النمو (GROWit) تشير أيضا دراسة (Ahmed et al.,2000) ان الشركات في فترات النمو تميل الى وضع القيود على الموارد المالية. ففي فترات النمو تميل الشركة الى ان تكون أكثر تحفظا وقد جاءت قيمة المعامل المقدر موجبة (8+0,013E) بمستوى معنوية (0,00)، كما قد أشارت دراسة كلا من (Francis et al.,2013 & Santoso and Feliana,2014)، (Paryabi and Fazlzadeh,2012) إلى أن المنشآت كبيرة الحجم تنتج لاستخدام الممارسات المحاسبية أكثر تحفظا من المنشآت صغيرة الحجم لأن ارتفاع الأرباح قد يكون مؤشراً على ممارسة الاحتكار، لذلك قد تلجأ المنشآت إلى استخدام التحفظ المحاسبى. وقد جاءت قيمة المعامل المقدر لمتغير الحجم موجبة (9+0,271E) بمستوى معنوية (0,00)، أما بالنسبة للمديونية ويمكن اعتبار نسبة المديونية مقياسا لدرجة المخاطرة المالية كلما زادت نسبة المديونية كلما زاد احتمال انتهاك أو إخلال المنشأة بالتزامات ونصوص عقود المديونية التي تهدف إلى المحافظة على قيمة الديون الحالية وعدم تعرضها للتخفيض في المستقبل، وبالتالي زيادة احتمالية زيادة الإيرادات للشركة (أقل تحفظا) لمنح الثقة للدائنين بقدرة الشركة على السداد وقد جاءت قيمة المعامل المقدر موجبة (9+0,271E) بمستوى معنوية (0,00).

سابقا: نتائج اختبار أثر التحفظ المحاسبى على تكلفة الاقتراض في وجود المسؤولية الاجتماعية.
-24-



- ينقسم الاختبار الأحصائي في حالة وجود المتغير الوسيط إلى مرحلتين:
- المرحلة الأولى: اختبار علاقة التأثيرات المباشرة بين المتغيرات.
 - المرحلة الثانية: اختبار علاقة التأثير غير المباشرة في وجود المتغير الوسيط.

• المرحلة الاولى : اختبار علاقة التأثير المباشر بين المتغيرات
جدول (١٤) : اختبار التأثيرات المباشرة بين المتغيرات

مسار العلاقة	التأثير	التقديرات المعيارية	التقديرات اللامعيارية	الخطأ المعياري	المعنوية
التحفظ المحاسبي ← تكلفة الاقتراض	-	-٠,٢٤	-١٨٤٦٢٤٤٣٨١,٥	٣٥٧٤٥٨٨٩١,١	,٠٠٠
التحفظ المحاسبي ← المسؤولية الاجتماعية	+	,٠٣٥	,٣٢٧	.٤١	,٠٠٠
التحفظ المحاسبي ← تكلفة الاقتراض	-	-٠,١٩	-١٥٧٦٣٩٣٨٩٧,٣٠	٣٧٨٣٩٨٨١٤,٥١	,٠٠٠

يتضح من الجدول (١٤) باستخدام تحليل المسار أن معاملات المسار (التقديرات المعيارية) دالة عند مستوى معنوية ٥% وتنقسم معاملات المسار إلى ثلاثة تأثيرات :

١. تأثير التحفظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض : حيث أن هذا التأثير (المعياري) مقداره - ٠,٢٤ وهو تأثير سلبي بينهم . كما أظهرت النتائج أن هذا التأثير ذو دلالة معنوية حيث أن المعنوية المحسوبة مقداره ($p\text{-value} > ,٠٠٠$) كانت أقل من 5% .
٢. تأثير التحفظ المحاسبي على المسؤولية الاجتماعية : حيث أن هذا التأثير (المعياري) مقداره ٠,٣٥ وهو تأثير ايجابي بينهم . كما أظهرت النتائج أن هذا التأثير ذو دلالة معنوية حيث أن المعنوية المحسوبة مقداره ($p\text{-value} > ,٠٠٠$) كانت أقل من 5% .
٣. تأثير تكلفة الاقتراض على المسؤولية الاجتماعية : حيث أن هذا التأثير (المعياري) مقداره - ٠,١٩ وهو تأثير سلبي بينهم . كما أظهرت النتائج أن هذا التأثير ذو دلالة معنوية حيث أن المعنوية المحسوبة مقداره ($p\text{-value} > ,٠٠٠$) كانت أقل من 5% .

المرحلة الثانية: اختبار علاقة التأثير غير المباشرة في وجود المتغير الوسيط
جدول (١٥) : اختبار التأثير غير المباشر بين المتغيرات

مسار العلاقة	التأثير	التقديرات المعيارية	التقديرات اللامعيارية	المعنوية
التحفظ المحاسبي ← المسؤولية الاجتماعية ← تكلفة الاقتراض	-	-٠,٦٦	-٥١٤٨٤٩٠٤٧,٤٢٨	,٠٠٤

يتضح من الجدول السابق باستخدام تحليل المسار أن مقدار التأثير المعياري غير المباشر بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض في وجود المتغير الوسيط (المسؤولية الاجتماعية) يساوي -٠,٦٦ وهو تأثير سلبي كما أن هذا التأثير غير المباشر ذو دلالة أحصائية حيث أن المعنوية المحسوبة ($p\text{-value} > ,٠٠٤$) كانت أقل من 5% .

التحقق من جودة النموذج (Goodness of fit (Model fit)

هناك مجموعة من المعايير أو المؤشرات التي تصف نماذج تحليل المسار بشكل عام وتسمى بجودة توفيق النموذج goodness of fit أو مؤشرات حسن المطابقة لنموذج تحليل المسار . وفي الجدول التالي عرض لأهم هذه المعايير والقيم المعيارية لها ثم مقارنتها بالقيم المحسوبة من النموذج محل الدراسة .

جدول (١٥) : مؤشرات حسن المطابقة للنموذج

المعيار	القيمة المعيارية	القيمة المحسوبة	الملائمة
مربع كا	-----	,١١٠	-----
مؤشر حسن المطابقة Goodness of fit (GF I)	اكبر من ,٩٠	,١٠٠	ملائم
مؤشر المطابقة المقارن Comparative fit index (CFI)	اكبر من ,٩٠	,١٠٠	ملائم
مؤشر جذر متوسط مربعات خطأ الاقتراب Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA)	-----	,٢٩١	-----

من الجدول السابق يتضح أن النموذج ملائم للتطبيق اختبارات الفروض الاحصائية حيث أن كل المؤشرات أو المحكات ملائمة .

النتائج

- أسفرت نتائج الدراسة عن
- قبول الفرض الأول، بوجود علاقة سلبية بين تكلفة الاقتراض كمتغير تابع والتحفظ المحاسبي كمتغير مستقل، فقد توقعت الباحثة أن المقرضين يمنحوا الشركات المقترضة الى تقدم قوائم مالية متحفظة معدلات فائدة أقل عن الشركات التي تقدم قوائم مالية غير متحفظة، ويرجع ذلك إلى أن اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة يؤدي إلى تخفيض الربح المحاسبي وتخفيض التوزيعات التي تجريها الشركات على حملة الاسهم والتي تعتبر من أهم شروط منح القروض، الأمر الذي يترتب عليه تخفيف حدة تعارض المصالح بين حملة الاسهم وحملة السندات فيما يختص بسياسة التوزيعات وبالتالي انخفاض تكلفة الاموال التي تتحملها الشركة.
- قبول الفرض الثاني، بوجود علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية (كمتغير تابع) والتحفظ المحاسبي كمتغير مستقل. يساعد التحفظ على تخفيض احتمالات وجود توزيعات للثروة لاحد اصحاب المصالح على حساب اصحاب المصالح الاخرى. وذلك إما بتخفيض التوزيعات النقدية أو الخائفا نتيجة انخفاض الارباح التي يتم الإفصاح عنها. (Shoorvarzy et al.,2012). كما يساعد التحفظ أيضا على تخفيض مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين مثل اختلاف سياسة التوزيعات. من خلال تخفيض صافي الربح وكعلاج لعدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين بخصوص الاتباء الجيدة والسينة. كما يتوقع ان يحمي التحفظ المقرضين من استغلال اصحاب الاسهم ذوى الاغلبية نتيجة تقييد القدرة على التوزيعات وبالتالي تقليل مخاطر المقرضين بدفع توزيعات أكبر للمساهمين وقبول المقرضين معدل عائد منخفض على القروض مع انخفاض مخاطر التوزيعات. (Louis and Urcan,2015). حيث يعمل التحفظ المحاسبي على توفر الموارد المالية للقيام بانشطة المسؤولية الاجتماعية.
- قبول الفرض الثالث، بوجود علاقة سلبية بين تكلفة الاقتراض كمتغير تابع وبين المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل. الشركات التي ترتفع بها درجة ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية يكون من السهل بالنسبة لها الحصول على القرض وبمعدلات فائدة منخفضة عن غيرها من الشركات ويرجع ذلك إلى أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية قد يترتب عليها

التخفيف من حدة التقييمات السلبية للشركة وبالتالي تخفف من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة.

• كما أيدت نتائج الدراسة العلاقة غير المباشرة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض في وجود المسؤولية الاجتماعية كمتغير وسيط ، وجاءت نتائج

التوصيات :

1. تأكد مراجعي الحسابات من التزام الشركات التي يقومون بمراجعة قوائمها المالية بالالتزام بسياسات التحفظ المحاسبي . كما يتعين على مراجعي الحسابات إظهار رأيهم بمدى كفاية مستوى التحفظ للقوائم المالية لما لذلك من أثر إيجابي على زيادة جودة التقارير المالية .
2. ان يتم التمسك بالتحفظ لدى مكاتب المراجعة عند فحصها للقوائم المالية للشركات المصرية .
3. أهمية إلزام هيئة الرقابة المالية للشركات بالافصاح عن الاداء الاجتماعي للشركة .
4. زيادة وعي الشركات بأهمية استخدام سياسات مالية متحفظة لما لها من أثر على تحسين الاداء المالي والاداء الاجتماعي للشركات في المستقبل .

الدراسات المستقبلية :

1. دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وجودة الارباح المحاسبية .
2. دراسة اثر التفاعل بين المسؤولية الاجتماعية وجودة الارباح المحاسبية على الاداء المالي للشركة .

المراجع

المراجع العربية

١. أبو الخير، مدثر طه، ٢٠٠٨، " المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية." مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد (١) ، ص ٦٣-١.
٢. عناني، محمد عبد السميع، ٢٠٠٩، " التحليل القياسي والأحصائي للعلاقات الاقتصادية مدخل حديث باستخدام Windows Spss"، الدار الجامعية، الاسكندرية .
٣. المدبولي ، داليا محمد خيرى ، ٢٠١٦، " تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالديونية . دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية." مجلة الفكر المحاسبي، العدد ٢٠ (٢) ، ص ٧٨٩-٨٥٦.
٤. حمدان، علام محمد ، ٢٠١١، " اثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية . على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية." دراسات العلوم الإدارية. العدد ٢ (٣٨)، ص ٤١٥ - ٤٣٣.
٥. رضوان، أحمد جمعه أحمد ، ٢٠١٥، " أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات" مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد (١) ص ١٥٠-٢٠٦.
٦. عبيد، إبراهيم السيد، ٢٠١٠، " دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة." الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، ٥٤ جمادى الآخرة ١٤٣١ هـ الموافق ١٨ مايو ١٩.
٧. محمد، عبد الرحمن عمر أحمد، ٢٠١٧، "العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال وتعظيم الارباح: وجهه نظر محاسبية، مجلة الاكاديمية الامريكية للعلوم التكنولوجية" أمارياك"، العدد ٨ (٢٦)، ص ١٥-٣٢.
٨. محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح، ٢٠١١، " دراسة تحليلية لاثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية. المجلة العلمية. اسيوط، العدد ٥١، ص ٦٨-١٠٤.
٩. ياسين، محمد، ٢٠٠٨، " قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية" رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

المراجع الاجنبية:

1. Ahmed.A.S., R.M. Morton and T.F. Schaefer. 2000. Accounting conservatism and the valuation of accounting numbers: Evidence on the Feltham-Ohlon (1996) model. **Journal of Accounting, Auditing & Finance 15 (Summer):** 271-292.
2. Ahmed,A. andS.Duellman,2007," Accounting Conservatism and board of director chracteristics: An empirical. **Journal of Accounting and Economics**, 43 (2-3) July: 411-437.
3. Ahmed. K.,D. Henry ,2012, Accounting conservatism and voluntary corporate governance mechanisms by Austeralian firms.**Accounting and Finance**,52(3):613-662.
4. Artiach, T., and P. Clarkson,2014, "Conservatism, disclosure and cost of equity capital" **Australian Journal of Management**, 39(2) December :293-314.
5. Basu, S. 1997. "The conservatism principle and the asymmetric timelines of earnings " **Journal of Accounting and Economics**, 24: 3-37.
6. Beaver, W. and S. Ryan, 2005, "Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling" **Review of Accounting Studies**, 10: 269-309.
7. Beatty ,A.,J.Weber and JJ Yu, 2008, " Conservatism and debt " **Journal of Accounting and Economics**, 45(2-3)154-174.
8. Bebbington.J., C. Larrinaga, J. M. Moneva .,2008,Corporate social reporting and reputation risk management", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 21 (23):337-361.
9. Biddle,G., L. Z. Ma and M. Song, 2016, "Accounting conservatism and bankruptcy risk". Available at: <http://ssrn.com/abstract=1621272>
10. Chan, A., S. Lin and N. Strong, 2009," Accounting Conservatism and the Cost of equity capital: UK evidence ", **Managerial Finance**, 35(4): 325-345.
11. Chan, A. and W. Hsu ,2013, "Corporate pyramids, conservatism and cost of debt: Evidence from Taiwan"**The International Journal of Accounting**, 48: 390-413.
12. Chen, C. and S. Zhu,2013, "Financial reporting quality, debt maturity, and the cost of debt: Evidence from China" **Emerging Markets Finance & Trade**, 49(4) Sept.-Oct: 236-253.

13. Cheng C. L., and F. H., Kung. , (2016), "The effects of mandatory corporate social responsibility policy on accounting conservatism", **Review of Accounting and Finance**, 15 (1): 1-29.
14. Chen.S., K.Z. Lin and W. Wong, 2016, Corporate social responsibility reporting and firm reporting and firm performance : evidence from china .**Journal of management and governance** ,20 (3): 503-523.
15. Cooper,E.W., and H. Uzun., 2015, Corporate Social Responsibility and the of Debt , **Journal of Accounting & Finance**,15(8):11-29.
16. Ettredge, M., Y. Huang and W. Zhang ,2012," Earnings restatements and differential timeliness of accounting conservatism" **Journal of Accounting and Economics**, 53: 489-503.
17. Ferreira,M.A., A.S.Vilela,2004,Why do firms hold cash? Evidence from EMU countries, **European Financial Management**, 10(2): 295-319.
18. Francis, J., R..LaFond, P. Olsson and, K. Schipper, 2005," The Market Pricing of Accruals Quality" **Journal of Accounting and Economics** ,(39):295–327.
19. Francis, B., I. Hassan and W. Wu(a) ,2013, The benefits of conservative accounting to shareholders: evidence from the financial crisis, **Accounting Horizons**, 27(2): 319-345.
20. Francis.R.,S.Harrast,J.Mattingly and L.Ohlsen .(b),2013," The relation between accounting conservatism and corporate social performance :an empirical investigation . **Business and Society Review**, 2:193-222.
21. Fu, X., S. liu, 2017, An Empirical Study on the Relationship between Accounting Conservatism and Cost of Equity Capital- Evidence from China, **Advances in Social Science, Education and Humanities Research (ASSEHR)**, 80:79-84.
22. Gao.L., and J.H.Zangh,2015," Firms Earnings smoothing ,corporate social responsibility and valuation. **Journal of Corporate Finance** ,(32):108-127.
23. Garcia Lara, J., B. Osma and F. Penalva,2011, Conditional conservatism and cost of capital, **Review of Accounting Studies**, 16: 247-271.
24. Givoly, D. and C.Hayn, 2000, The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. **Journal of Accounting and Economics**, 29(3) :287-320.

25. Givoly, D., and C. Hayn, 2002, Rising conservatism : implications for financial analysis, **financial analysts Journal**, 58(1): 56-74.
26. Goss, A. and G. s. Roberts., 2011, The impact of corporate social responsibility on the cost of bank loans. **Journal of Banking and Finance**, 35 (7): 1794-1810.
27. Habib ,M. S. F., 2017, The Effect of Corporate Social Responsibility on Cost of Equity & Debt , available at :[https://theses.uhn.ru.nl/bitstream/handle/123456789/4880/Habib%20C Men a Shawki Fayez 1.pdf?sequence=1](https://theses.uhn.ru.nl/bitstream/handle/123456789/4880/Habib%20C%20Men%20a%20Shawki%20Fayez%201.pdf?sequence=1)
28. Hajjha. Z., and B. Sarfaraz , 2013, Relationship Between Corporate Social Responsibility and Cost of Capital in Listed Companies in Tehran Stock Exchange, **World Applied Sciences Journal**, 28 (11): 1544-1554.
29. Hirigoyen, G and T. Poulain-Reham ,2015, " Relationships between Corporate Social Responsibility an Financial Performance: What is the Causality? **Journal of Business & Management** , 4 (1) .18-43.
30. Hugh, J., J. Lui and J. Lui, 2007, Information asymmetry diversification and cost of capital , **The Accounting Review**, 82(3):705-729.
31. Jones, J., 1991, "Earnings Management During Import Relief Investigations", **Journal of Accounting Research**, 29:193-228.
32. Karsalar, A. R., M. Aghaee and F. Ghasemi., 2017, The Effect of Mandatory Corporate Social Responsibility on Accounting Conservatism in Tehran Stock Exchange Corporations , **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences** , 7(3) July: 120-125.
33. Khasharmeh, H. A., and Desoky, A. M. (2013). On-line corporate social responsibility disclosures: the case of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries. **Global Review of Accounting and Finance**, 4(2): 39-64.
34. Khalifa, M., H. Ben Othman and k. Hussainey, 2017, The effect of ex ante and ex post conservatism on the cost of equity capital: A quantile regression approach for MENA. Available at: <https://www.researchgate.net/publication/318112768>.
35. Kurniawan, M., and D. H. Wibowo, 2009, Analysis on accounting conservatism and CSR disclosure of Indonesian banks listed on IDX 2004 to 2007 , **Journal of Applied Finance and Accounting**, 7(2).13-30

36. LaFond, R. and R. Watts, 2008, The Information Role of Conservatism. **The Accounting Review**, 83 (2): 447-476.
37. Lee, J., 2012, The role of accounting conservatism in firms financial decisions. Available at: <https://www.ssrn.com>.
38. Li, X., 2015, Accounting conservatism and the cost of capital: An international analysis. **Journal of Business Finance & Accounting**, 42(5-6) June/July: 555-582.
39. Louis, H., and O. Urcan., 2015, Agency conflicts, Dividend payout and the benefits of conservative financial reporting to equity holders. **Contemporary Accounting Research** 2:455-484.
40. Najah A., S. El Ghouli, O. Guedham., 2013, Corporate social responsibility and credit rating, **Journal of Business Ethics**, 117(4) November: 579-694.
41. Nandy., M. and S. Lodh., 2012, Do banks value eco-friendliness of firms in their corporate lending decision? Some empirical evidence. **International Review of Financial analysis**, 25 : 83-93
42. Ohlson, J. and B. Juettner-Nauroth., 2005, "Expected EPS and EPS growth as determinants of value, **Review of Accounting Studies**, 10 (2-3):349-365.
43. Paryabi, A., and A. Fazlzadeh., 2012, "Any Relations Between Management of Cash Flows & Costs of Benefiting from Debits by Separation of Type of Industry among Accepted Companies at Tehran Stock Exchange Organization" **International Journal of Business and Management**, 7 (5) March, :222-230.
44. Patro, B., and J. K. Pattanayak., 2017, Association of CSR Disclosure with Accounting Conservatism : A Study of Select Indian Mining Firms, **indian journal of finance** ,11(3) March:
45. Penman, S. and X. Zhang, 2002, Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. **The Accounting Review**, 77(2) :237-264.
46. Pyo, G. and H. Y. Lee., 2013, The association between Corporate Social responsibility Activities and earnings Quality : Evidence from Donations and Voluntary Issuance of CSR reports. **The Journal of Applied business Research** ,29(3):945-962.
47. Richardson, S. A., R. G. Sloan, M. T. Soliman., I. Tuna., 2005, Accrual reliability, earnings persistence and stock prices, **Journal of Accounting and Economics**, 39 (2) :437-485.
48. Roychowdhury, S. and R. Watts, 2007, Asymmetric Timeliness of Earnings Market-to-Book and Conservatism in Financial

- Reporting, **Journal of Accounting and Economics**, 44(1-2)Sep:2-31.
49. Ruch, G. W., G. Taylor, 2015, Accounting conservatism: A review of the literature. **Journal of Accounting Literature**, 34: 17-38.
50. Saleh, M., M. Hematfar and P. Khazaei, 2012, A study of the relationship between conservatism and capital cost of listed companies. Some Iranian evidences, **Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, 6(2): 1-8.
51. Santoso, A.H., and Y.K. Felian, 2014, The association between Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance. **Issues in Social Environments Accounting**, 8(2): 82-103.
52. Shoorvarzy, M.R., M.M. Shiri and A. Kholousi, 2012, A Study of impact of accounting Quality on cash Basic Requirements Model for Flow Investment Sensitivity, **World Applied Science Journal**, 16(1) :141-146.
53. Sodan, S., 2012, " Conditional Conservatism and the cost of debt : evidence from central Europe and eastern Europe . **Croatian Operational Research review** , 3(1): 245-255.
54. Srory, J., and P. Neves. 2015, When corporate social responsibility (CSR) increase performance: exploring the role of intrinsic and extrinsic CSR attribution . **Business Ethics : European Review**. 24(2): 111-124.
55. Toms, J. S. , 2002, Firm resources, quality signals and the determinants of corporate environmental reputation: some UK evidence. **The British accounting review**, 34(3): 257-282.
56. Watts, R. , 2003, Conservatism in Accounting part I: Explanations and implications, **Accounting Horizons**, 17(3) Sept: 207-221.
57. Watts, R. and L. Zuo, 2012, Accounting conservatism and firm value: Evidence from the global financial crisis, available at: <http://SSRN.com/abstract=1952722>.
58. Xia, D., and S. Zhu., 2009, Corporate governance and accounting conservatism in china, **china journal of Accounting research** , 2(2): 81-108.
59. Xie, Y., L. Zhang. and H.L. Lau., 2010, Reporting incentives for accounting conservatism , evidence from asset and equity tunneling, **Pacific Accounting Review**. 24(2) : 138-160.

60. Ye, K and R. Zhang, 2011, Do Lenders Value Corporate Social Responsibility? Evidence from China. **Journal of Business Ethics**, 104 (2) December: 140- 197.
61. Yuan .C., and C. H. Shen.,2014, Corporate Social Responsibility and Profitability — Cost of Debt as the Mediator, **Taipei Economic Inquiry**, 50(2):291-357.
62. Zhang.J.,2008, The contracting benefits of accounting conservatism to lender and borrowers", **Journal of accounting and Economics**, 45 :27-54.